الباب الخامس

المشهد الاقتصادي

د. عاص أطرش

مدخل

في ظل تباطؤ الطلب العالمي، وتناقص وتيرة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتطورة والدول الصاعدة، وفي حالة من الأجواء الجيو – سياسية غير المستقرة في الشرق الأوسط وأوكرانيا، وفي ظل حرب مدمرة على غزة، وتوقف المفاوضات مع الفلسطينيين، تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١، وانخفض الناتج المحلي للفرد بوتيرة عالية مقارنة مع العام ٢٠١٣. يضاف إلى ذلك، عدم المصادقة على الميزانية جديدة للعام ٢٠١٥، والقرار بإجراء انتخابات مبكرة في آذار ٢٠١٥. الوضع مشابه تماما لما كان عليه عام ٢٠١٢: حرب على غزة، وعدم مصادقة على الميزانية، ودخول انتخابات مبكرة في بداية عام ٢٠١٣.

تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١.

تُظهر نظرة سريعة على معدلات النمو – للوهلة الأولى– أن الأداء الاقتصادي مستقر رغم كل العواصف الذي عصفت به خلال عام ٢٠١٤، ولكن التمعن في عوامل التنمية، واعتمادها بالأساس على زيادة الطلب المحلي وزيادة الإنفاق العام، لهو أمر مقرون بعلامات استفهام تجاه المستقبل، خاصة أن الاستثمار العام في رأس المال المادي انخفض خلال العام الحالي، وارتفعت الصادرات بوتيرة منخفضة، ويضاف إلى ذلك الأجواء الحالية للانتخابات البرلمانية التي تلزم الجهاز الاقتصادي أن يتصرف حسب السياسة المالية لعام ٢٠١٤ على الأقل حتى منتصف الربع الثالث لعام ٢٠١٥ إن لم يكن أكثر، ما يلزم البنك المركزي بالتدخل من خلال السياسات النقدية من أجل المحافظة على

الاستقرار الاقتصادي، وبصورة أوسع من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار التي تظهر ميلا نحو الانخفاض في الربع الأول لعام ٢٠١٥.

يستعرض التقرير الحالي أداء الاقتصاد الكلي لعام ٢٠١٤، من خلال التركيز على عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تمكن القارئ من الاطلاع على التحولات والتطورات الاقتصادية خلال هذا العام، ومقارنتها مع الأعوام السابقة، ومتابعة أسباب هذه التحولات وإمكانيات تأثيرها مستقبلا وفقا للمتغيرات المحلية والعالمية. ضمن ذلك يتركز هذا الفصل في إبراز عوامل التنمية والسياسات المالية والنقدية التي اتبعت خلال فترة التقرير ، والتدخلات السياسية وتأثيراتها وتكلفتها الاقتصادية، وفحص أثر هذه التدخلات على الأسواق الاقتصادية المختلفة.

لقد اعتمد التقرير على معلومات ومعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وكذلك على تقارير بنك إسرائيل المركزي، إضافة إلى مقالات وأوراق عمل لخبراء اقتصاديين وبعض مراكز الأبحاث والمواقع الإلكترونية.

يتكون هذا التقرير من ستة أجزاء، يشمل الجزء الأول التطورات والتحولات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٤ مع التركيز عل عوامل النمو وعوامل الاستقرار، ويركز على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومقارنتها مع الدول المتطورة والصاعدة، ثم ينتقل إلى سوق العمل، ويلقي الضوء على عرض العمل والطلب على العمال ومعدلات الأجرة الشهرية، ويختتم باستعراض نسب التضخم المالي والعوامل التي أثرت على جدول غلاء المعيشة.

ويستعرض الجزء الثاني التحولات في التجارة الدولية، ومدى تأثرها من التباطؤ في الطلب العالمي، وسعر الصرف وحجم التجارة الدولية مع مناطق مختلفة في العالم، فيما يتناول الجزء الثالث السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، ويفصل آليات السياسة المالية، من خلال الأدوات المعبرة عنها، والمتمثلة بميزانية الدولة، وأدوات السياسة النقدية من خلال تحديد نسبة الفائدة، والتدخلات في سعر الصرف، ودعم البرامج الحكومية في مسعاها إلى التنمية، التشغيل وتقليص الفجوات الاقتصادية.

ويعرض الجزء الرابع التحولات في سوق الأوراق المالية، والتدريج الائتماني لإسرائيل، أما الجزء الخامس فيتناول تأثيرات الحرب على غزة على الاقتصاد وتكاليفها المباشرة، وكلفتها بمصطلحات الناتج المحلي، ومن ثم نتطرق للاستيطان في الضفة الغربية من خلال محاولة متواضعة نستعرض فيها تحمل المواطنين في إسرائيل الأعباء الناتجة عن الاستيطان، وننهي التقرير من خلال ملخص للحاضر والتوقعات المستقبلية.

١. التطورات والتحولات الاقتصادية للعام ٢٠١٤

١.١ التنمية الاقتصادية ومركباتها

انعكست أزمة الرهن العقاري الأميركي (الأزمة المالية) في عام ٢٠٠٨ على الاقتصاد العالمي ككل، وكان لذلك أثر على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ ، وبلغ معدل النمو في هذا العام ١,٩٪، لكن هذا التراجع لم يدم طويلا، وخرج الاقتصاد الإسرائيلي من هذه الأزمة مقارنة مع اقتصاديات الدول المتطورة، حيث بلغت نسبة النمو في العام ٢٠١٠ ما قيمته ٥,٨٪. ومنذ ذلك دخل الناتج المحلى في مسار تباطئي، حيث انخفضت معدلات النمو سنة تلو الأخرى. وتشير التقديرات الأولية أن معدل نمو الناتج المحلي للعام ٢٠١٤ هو ٢,٦٪ (شكل رقم ١)، وهو أقل من التوقعات المسبقة لمعدلات النمو السنوية والكامنة في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ إن معدلات النمو المتوقعة تراوحت بين ٣٪ -٤٪ سنويا.[١] ويشير نمو بهذه النسبة إلى وجود تراجع، ولكن ليس إلى كساد جدي، خاصة أن معدلات النمو شهدت تقلبات خلال الأربا ع الأربعة لعام ٢٠١٤ . حيث بلغ معدل النمو في النصف الأول ٢,٦٪ بحساب سنوي، و٢,٧٪ في النصف الثاني بالحسابات السنوية بعد أخذ التأثيرات الموسمية بالاعتبار . وكان النمو الأكبر في العام ٢٠١٤ للربع الرابع، حيث بلغ ٧,٢٪ بعد أن كان ٠,٦٪ في الربع الثالث الذي تأثر بالأساس من الحرب على غزة، أما معدل النمو في الربع الثاني فكان ٢٪، وبلغ في الربع الأول ٢,٧٪. وشهد الناتج التجاري[٢] مساراً مشابها للناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع معدل نمو الناتج التجاري من ٦,٨٪ عام ٢٠١٠ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠١٤ ، ولكن نمو الناتج التجاري كان أعلى من نمو الناتج المحلي عام ٢٠١٠، وسنة ٢٠١٣. أما في عام ٢٠١٤، فقد بلغ النمو في الناتج التجاري ٢,٥٪، فيما بلغ حجم إجمالي الناتج التجاري ٨٠٩,١ مليار شيكل. بينما تشير الحسابات القومية الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بلغ ١٠٨٨ مليار شيكل.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، وبلغ معدل النمو فيه ١,٩٪، لكن هذا التراجع لم يدم طويلا، وخرج الاقتصاد الإسرائيلي من تلك الأزمة.

«معدل نمو الناتج المحلي للعام ٢٠١٤ هو ٢,٦٪، ما يشير إلى وجود تراجع، ولكن ليس إلى كساد جدي».

سجّل الناتج المحلي للفرد نموا بنسبة ٠,٧٪ مقارنة بـ ١,٣٪ في السنة التي سبقتها، حيث ارتفع عدد سكان إسرائيل في هذه السنة بـ ١,٩٪. وإذا ما قورنت معدلات النمو في الناتج مع الولايات المتحدة (٢,٢٪) ودول منظمة التعاون والتنمية (OECD) ١,٨ ٪، فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي كانت أعلى، ولكنها أقل من الدول الناهضة كالصين (٧,٣٪) والهند (٥,٤٪) وسنغافورة التي تشهد مسار اً تباطؤياً مشابها لإسرائيل التي بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ٣٪ في عام ٢٠١٤ ، ولكن الناتج المحلي للفرد أعلى- في جميع الدول المذكورة أعلاه- من إسرائيل، وتراوح ما

كان النمو الأكبر في العام ٢٠١٤ للربع الرابع، حيث بلغ ٧,٢٪ بعد أن كان ٠,٦٪ في الربع الثالث.

بـــين ١,٢٪ في الولايات المتحدة الأميركية، ١,٣٪ في دول منظمة التعاون والتنمية، ٤,١٪ في الهند، ٦,٨٪ في الصين (البنك الدولي). وحســـب التنبؤات التي نشرها صندوق النقد الدولي، فإن النمو العالمي ســـيكون غير متوازن، ففي الدول المتطورة، تقدر معدلات النمو فـــي عـــام ٢٠١٤ بـ ١,٨٪، ويتوقع أن ترتفع في ٢٠١٥ إلـــى ٢,٤٪، وفي الدول الصاعدة بلغت معدلات النمو ٤,٤٪، وهو أقل من المعدلات الســـابقة، والتوقعات للعام ٢٠١٥ تســـير نحو الانخفاض إلى ٤,٣٪.

بلغ النمو في الناتج التجاري ٢,٥٪، فيما بلغ حجم إجمالي الناتج التجاري ٨٠٩,١ مليار شيكل.

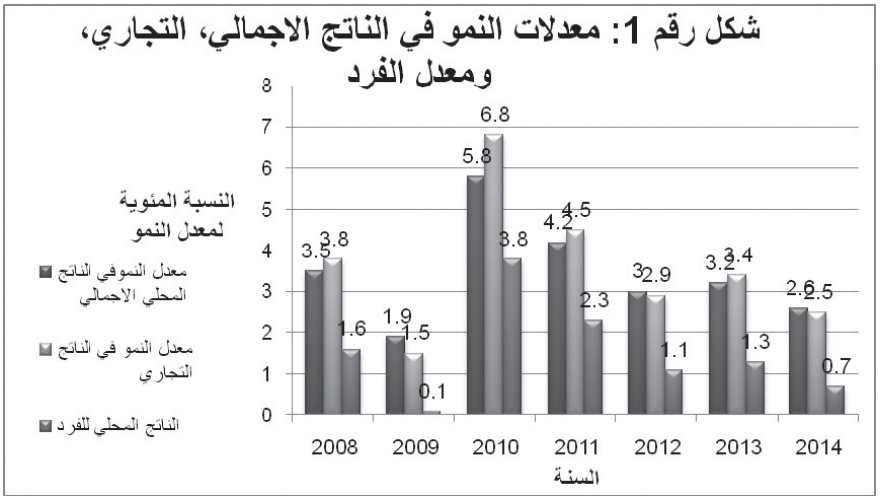

المصدر: دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، ٢٠١٤، بيان صحافي: تقدير مبكر للحسابات القومية للعام ٢٠١٤.[٣] على الرابط التالي: http://bit.ly/1AFWZUz (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١).

أما تنبؤات خبراء منظمة التعاون والتنمية (OECD)، فتتوقع أن يكون معدل التنمية في إســـرائيل ٣٪، سيرتفع إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦، وتأتي هذه التوقعات نتيجة لانخفاض قيمة الشـــيكل بالنسبة للدولار، وزيادة الصادرات، إضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة من قبل بنك إســـرائيل، وانتعاش الطلب المحلي، ولن أدخل في هذه التوقعات، لأنها ســـبقت الإعلان عن انتخابات جديدة للبرلمان الإســـرائيلي، ما يجعل الاقتصاد الإســـرائيلي قابلا للتغييرات المستقبلية.[٤]

يشكل الإنفاق على الاستهلاك الشخصي ٥٦,٨٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي، ويشكل الإنفاق على الاستهلاك العام ٢٢,٨٪، أما الاستثمار المحلي العام فيشكل ١٨,٨٪ من الناتج الإجمالي.

يظهر التمعن في مركبات الناتج الإســـرائيلي أن الإنفاق على الاســـتهلاك الشخصي يشـــكل ٥٦,٨٪ من الناتج المحلي، ويشكل الإنفاق على الاســـتهلاك العام ٢٢,٨٪، أما الاســـتثمار المحلي العام فيشكل ١٨,٨٪ من الناتج الإجمالي، ويشكل صافي الصادرات (الصادرات ناقص واردات السلع والخدمات) ١,٥٪. وتظهر البيانات أن الإنفاق على الاســـتهلاك الشخصي ما زال يلعب دوراً نشطاً كما كان في السنوات السابقة في النمو

في الناتج المحلي، سـواء أكان الإنفاق على السلع الاسـتهلاكية أم على السلع المعمرة، حيث ارتفع الإنفـاق بـ ٣,٨٪، مقارنة بارتفاع ١,٥٪ في دول منظمة التعاون والتنمية، و ٢,٣٪ فـي الولايات المتحـدة الأميركية، وتبين المعطيات أن الإنفاق على الاسـتهلاك الشـخصي للفرد ارتفع بـ ٣,٣٪ في النصف الثاني استمرارا لارتفاع ١,١٪ للفرد في النصف الأول، حيث ارتفع اسـتهلاك السلع المعمرة للفرد بـ ١٤,٤٪ في النصف الثاني اسـتمرارا لارتفاع بنسـبة ٣,٩٪ في النصف الأول، بينما انخفض الاستهلاك الجاري للفرد بـ ٠,٤٪ في النصف الثاني استمرارا لارتفاع ١,١٪ في النصف الأول.

مـن جهة ثانيـة، هناك ظاهـرة مقلقة للاقتصاد الإسـرائيلي، وهـي الانخفاض في الاستثمار، وخاصة في الاستثمار برأس المال المادي الذي يشكل رافعة للنمو الاقتصادي المستقبلي، فلقد انخفض الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة (باستثناء السفن والطائرات) بـ ٠,٦٪ في النصف الثاني، استمرارا لانخفاض بنسبة ٦,٩٪ في النصف الأول. فالاستثمار في الأصول الثابتة انخفض بـ ٢,٧٪ في العام ٢٠١٤، مقابل ارتفاع في دول منظمة التعاون والتنمية بـ ٢,٦٪ و ٣,٥٪ في الولايات المتحدة.

تظهر البيانات أيضا أن الإنفاق العام ارتفع بـ ٣,٨٪، وبلغت الزيادة في النصف الثانـي ٧,٩٪ مقابل ٣,٥٪ في النصف الأول، حيـث ارتفع الإنفاق المدني في النصف الثاني بـ ٢,٣٪، وكان نصيب الارتفاع الأكبر في الاستهلاك المدني ١٧,٨٪ في النصف الثاني نتيجة للحرب على غزة.

أمـا صافي الصادرات فتميز بزيـادة في وتيرة منخفضة في التصدير نتيجة لضعف سـعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة للشيكل الإسرائيلي والتي غيرت وجهتها فقط في الربع الأخير لعام ٢٠١٤، إضافة للتباطؤ في الطلب العالمي على المنتجات الإسـرائيلية، وتدل هاتان الظاهرتان (الاسـتثمار وصافي الصادرات) اللتان تشـكلان رافعة للتنمية الاقتصادية على مؤشرات مقلقة لإسرائيل حول ما سيحدث مستقبلا في حال بقاء الوضع على حاله.

٢.١ سوق العمل

لـم تختلـف البيانات كثيراً حول العرض والطلب في سـوق العمل عما كانت عليه في السنة السابقة، فقد بلغ عدد المشتركين في سوق العمل ٣,٧٧٨ مليون نسمة منهم ٢٢٣ ألف عاطل عن العمل، وبلغت نسـبة المشـاركة من جيل ١٥ سنة فما فوق ٦٤,٢٪ بزيادة ٠,٥٪ عن العام السابق. أما نسبة الاشتراك في قوة العمل بين الرجال فبلغت ٦٩,٥٪ بزيادة ٠,١٪ عن العام السـابق، وبلغت نسـبة اشتراك النسـاء ٥٩,٢٪ بزيادة ١٪ عن

السنة السـابقة. أما نسـبة العاطلين عن العمل فبلغت بالمعدل السنوي ٥,٩٪، وشهدت انخفاضا بنسبة ٠,٣٪ عن السنة السابقة.

ويتميز سوق العمل في إسرائيل بوجود فجوة كبيرة في نسب الاشتراك في قوة العمل بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب الذي يحملون الجنسـية الإسـرائيلية، حيث بلغت نسـبة المشتركين في سـوق العمل ٦٧,٩٪ بين اليهود مقابل ٤٦٪ بين المواطنين العرب، وتتعمق الفجوة بين النساء العاملات، إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء اليهوديات المشتركات في سوق العمل ٦٥,٥٪ مقابل ٢٧,٦٪ لدى النساء العربيات. وترجع المشاركة المنخفضة بين العرب لعدم توفر أماكن عمل في المواقع السكنية العربية، إضافة لعوامل أخرى تتعلق بهويتهم القومية، ولذا فإن الخروج من قوة العمل هو أضعاف نسبتهم في قوة العمل، فعدد المحبطـين من إيجاد عمل هو ٢٣,٦ ألف عامل منهـم ٤٩٪ من العرب و٥١٪ من اليهود والآخرين، في الوقت الذي تبلغ فيه نسـبة المشاركين في سوق العمل من العرب ١٢,٨٪ من مجمل المشتركين في قوة العمل.

انخفض الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة (باستثناء السفن والطائرات) بـ ٠,٦٪ في النصف الثاني، استمرارا لانخفاض بنسبة ٦,٩٪ في النصف الأول.

تشـكل نسبة المشتغلين مؤشـراً على أداء الاقتصاد الإسرائيلي، فنسبة المشتغلين في عام ٢٠١٤ بلغت ٦٠,٤٪ بزيادة ٠,٤٪ عن العام السـابق، ومعدل سـاعات العمل للعامل ٣٥,٦ سـاعة في الأسـبوع مقابل ٣٥,٩ ساعة في الأسبوع في عام ٢٠١٣. ويظهر عدد العاملين في التكنولوجيا العليا (هايتك) التحولات البنيوية التي طرأت على سوق العمل على مرّ سـنين، وبالذات منذ تسـعينات القرن الماضي، حيث أن قطاع التكنولوجيا العليا الذي نما بوتيرة سـريعة ما زال يشهد تطورا واسـتيعابا للعمال في هذا القطاع، فقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٢٨٣ ألف مقابل ٢٧٠ ألف في عام ٢٠١٣، ففي الفروع الصناعية في مجال الهايتك بلغ عدد الأجيرين ١١٢ ألفاً، وفي قطاع الخدمات في مجال الهايتك بلغ عدد العاملين ١٧١ ألفاً، وتبلغ نسبة الأجيرين في قطاع الهايتك ٩,١٪ من مجمل الأجيرين مقابل ٨,٩٪ في عام ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع لا يعتمد على كثافة العمل، رغم نسب النمو العالية فيه، مقارنة مع الصناعات التقليدية التي تتميز بكثافة العمل.

بلغت نسبة المشتركين في سوق العمل ٦٧,٩٪ بين اليهود مقابل ٤٦٪ بين المواطنين العرب، وتتعمق الفجوة بين النساء العاملات، إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء اليهوديات المشتركات في سوق العمل ٦٥,٥٪ مقابل ٢٧,٦٪ لدى النساء العربيات.

ميزة أخرى يمتاز بها سوق العمل الإسرائيلي وهي المياومة، حيث بلغت نسبة العمال الذي يعملون خارج مكان سكنهم ٥٤,٩٪ بزيادة ٠,٥٪ عن العام ٢٠١٣، ويشكل العمال الذكور النسـبة الأعلى من العمال المياومين، إذ تبلغ نسـبتهم ٦١,٤٪ من مجمل العمال الأجيريـن، بينما تبلغ نسـبة النسـاء اللواتي يعملن خارج بلداتهـن ٤٦,٧٪ من مجمل العاملات الأجيرات. وتبرز نسبة العمل خارج أماكن السكن بشكل خاص بين المستوطنين في الضفة الغربية، حيث وصلت نسـبتهم إلى ٦٧,١٪ بارتفاع ٠,٣٪ عن عام ٢٠١٣، وغالبيتهـم (٧٥,٥٪) يعملون خارج منطقة سـكنهم؛ أي داخل إسـرائيل. ويدل ذلك أن

المســـتوطنات المقامة على الأراضي الفلســـطينية في الضفة الغربية لا تســـتطيع أن توفر أماكن عمل للمســـتوطنين، وإنما تسهيلات اقتصادية وتخفيضات ضرائبية نتيجة سكنهم في المستوطنات.

معدل الأجرة في العام ٢٠١٤ -مدة أحد عشر شهرا- هو ٩١٣٢ شيكلا، وهـو أقـل من معدل الأجـرة في عام ٢٠١٣.

لم يختلف معدل الأجرة الشهرية للأجيرين كثيرا كما يظهر ذلك الشكل رقم ٢، فمعدل الأجرة الشـــهرية في تشرين الثاني ســـجل أدنى معدل، بينما شهد شهر حزيران أعلى أجرة شهرية، وذلك نتيجة لدفع مستحقات الترفيه للعامل في هذا الشهر، خاصة للعاملين فـــي الدوائر الحكومية، وبالتالي فإن معدل الأجرة الشـــهرية لـــم يختلف كثيرا عن العام ٢٠١٣، حيث بلغ ٩٢١٢ شـــيكلا بالأســـعار الجارية، وأن معدل الأجرة في العام ٢٠١٤ –مدة أحد عشر شهرا– هو ٩١٣٢ شيكلا، وهو أقل من معدل الأجرة في عام ٢٠١٣ .

يستقبل سوق العمل الإسرائيلي أكثر من ١٠٥٢٠٠ عامل فلسطيني من سكان الضفة الغربية.

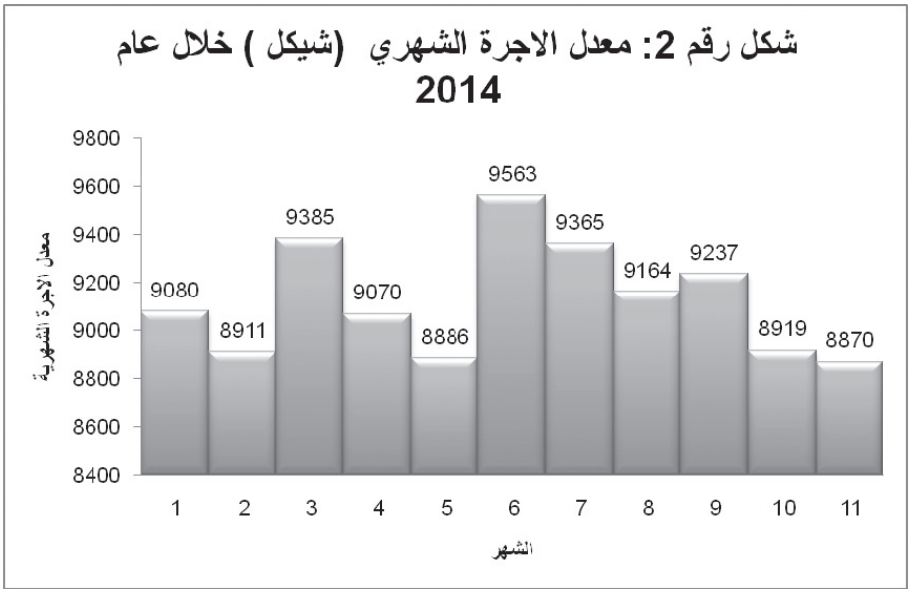

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥/٠٣/١٥، تشغيل وايجار بحسب معطيات التأمين الوطني.[٥]

ويـــوجـــد فـــي ســـوق الـعـمـل الإسرائيلي أيضا أجانب يعملون كعمال مكملين، وعـددهـم في اليوم الأخير لعام ٢٠١٤ هو ٨٩٨٨٢ عـامـلا، يـعـتـبرون فـي غالبتهم قانونيين، ومنهم ١٥٣١٥ عاملا غير قانوني.

تجدر الإشـــارة إلى أن ســـوق العمل الإسرائيلي، يســـتقبل أكثر من ١٠٥٢٠٠ عامل فلســـطيني من سكان الضفة الغربية،[٦] وتشـــكل غالبية هؤلاء العمال عوامل إنتاج مكملة للعمال الإسرائيليين، ما يرفع إنتاجية العامل الإسرائيلي ويرفع أجره، ويعمل هؤلاء العمال فـــي المهن التي لا تحتاج إلى كفـــاءات علمية في قطاعات البنـــاء، الصناعات التقليدية، الزراعة والخدمات الخاصة، إضافة إلى عمال أجانب آخرين يعملون أيضا كعمال مكملين، وعددهـــم في اليوم الأخير لعـــام ٢٠١٤ هو ٨٩٨٨٢ عاملا، يعتبرون في غالبتهم قانونين، ومنهم ١٥٣١٥ عاملا غير قانوني.[٧]

٣.١ التضخم المالي

بعكس التوقعات والنطاق المحدد للتضخم المالي بواقع ١٪- ٣٪، انخفضت الأسعار بنسبة -٠,٢٪ مقارنة مع ارتفاع بـ ١,٣٪ في العام ٢٠١٣. ويأتي هذا الانخفاض على أثر ارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية في النصف الأول لعام ٢٠١٤، وعلى أثر التضخم المالي المنخفض عالميا، الذي نتج عن انخفاض الطلب في الدول المتطورة والنامية، إضافة إلى الانخفاض العالمي في أسعار الأغذية الذي ظهر تأثيره في النصف الثاني، وانخفاض أسعار النفط نتيجة لفائض العرض في النصف الثاني لعام ٢٠١٤ (بنك إسرائيل ٢٠١٥). إضافة لذلك فإن تغييرات بنيوية أدت إلى انخفاض جدول غلاء المعيشة للمستهلك، حيث يمثل الجدول الآتي (جدول رقم ١) التغييرات في أسعار عام ٢٠١٤، ومساهمة كل قطاع في مؤشر غلاء الأسعار، وكان النصيب الأكبر لارتفاع الأسعار لقطاع خدمات السكن والبناء، وكذلك خدمات التعليم، أما القطاعات التي انخفضت أسعارها بنسبة عالية فكانت المنتجات الزراعية، الصناعية، والكهرباء والمياه، إضافة للضرائب والتأمينات، وشهدت باقي القطاعات ارتفاعات طفيفة، ما أدى إلى الانخفاض في نسبة التضخم في عام ٢١٠٤.

بعكس التوقعات والنطاق المحدد للتضخم المالي بواقع ١٪- ٣٪، انخفضت الأسعار بنسبة -٠,٢٪ مقارنة مع ارتفاع بـ ١,٣٪ في العام ٢٠١٣.

جدول رقم ١: التغيير في الأسعار حسب القطاعات في عام ٢٠١٤

المؤشر العام ومجموعات رئيسية للقطاعات الاقتصادية	نسبة التغيير: شهر كانون الأول ٢٠١٤مقابل كانون الأول ٢٠١٣	٢٠١٤ المساهمة بالنسبة المئوية
المؤشر العام	-٠,٢	-٠,٢
المؤشر العام بدون المنتجات الزراعية	٠	٠
المنتجات الزراعية	-٧,٦	-٠,٢٢٥
المنتجات الصناعية	-٣,٢	-١,٠٧٥
خدمات البناء والسكن	٣,١	٠,٧٧٥
الكهرباء والمياه	-١,١	-٠,٠٥
اتصالات، سفريات وما شابه	١	-٠,٠٧٥
ضرائب وتأمينات	-٠,٢	٠
خدمات تعليمية	٢,١	٠,١٢٥
خدمات صحية	٠,٩	٠,٠٢٥
خدمات شخصية	١,١	٠,٠٧٥
خدمات ضيافة	١,٦	٠,٠٥
خدمات تجارية	١,٣	٠,٠٢٥

المصدر: معطيات دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٥. بيان صحافي: مؤشر الأسعار للعام ٢٠١٤ [٨]

وعند مقارنة نسبة التضخم المالي في السنوات العشر الأخيرة ، فإن سنة ٢٠١٤ هي السنة الوحيدة التي انخفضت فيها الأسعار، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لعوامل خارجية في الأساس، وخاصة انخفاض أسعار النفط العالمية التي كان من المفروض أن يكون تأثيرها أكبر على نسبة التضخم في إسرائيل، ولكن نسب الضرائب العالية نسبيا منعت هذا الانخفاض، فعلى سبيل المثال، الضريبة المفروضة على سعر لتر البنزين– والتي تسمي بالبلو– هي ٣ شيكل للتر الواحد، إضافة إلى ١٨٪ ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى أسعار الكهرباء التي بدأت بالانخفاض في بداية ٢٠١٥، ولذلك فإن الأسعار العالمية لمصادر الطاقة سوف تترك أثرها على الأسعار في المدى البعيد إذا ما استمرت في الانخفاض، وستستمر الأسعار العالمية للمنتجات الأخرى في الانخفاض، ما قد يترك أثره، ليس فقط على الأسعار، وإنما أيضاً على معدلات التنمية.

سنة ٢٠١٤ هي السنة الوحيدة التي انخفضت فيها الأسعار، نتيجة لعوامل خارجية في الأساس، وخاصة انخفاض أسعار النفط العالمية.

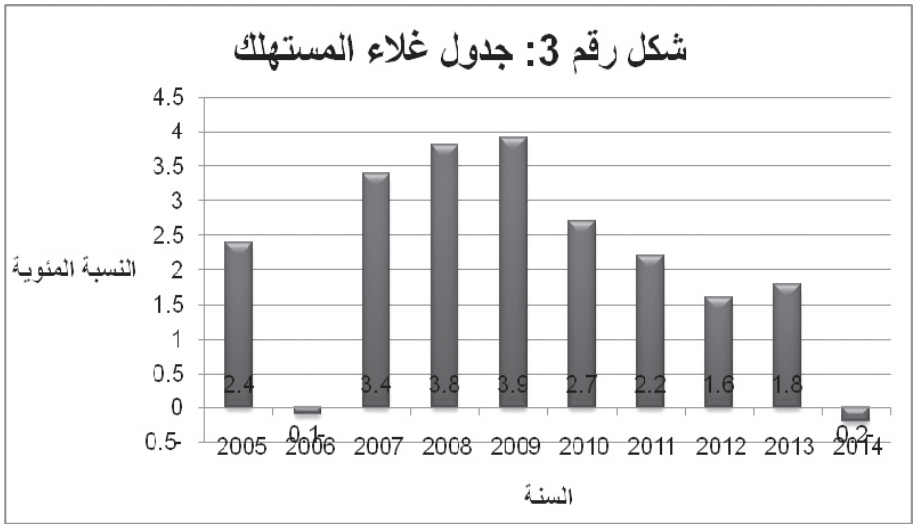

دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥، بيان للصحافة.[٩]

اعتبر الشيكل الإسرائيلي قوياً بالنسبة لسعر العملات الأجنبية، وفقط في نهاية عام ٢٠١٤ حدث انخفاض في قيمة الشيكل، ما ساعد التصدير في الربع الأخير.

٢. التجارة الخارجية

تؤثر معدلات النمو المعتدلة في الدول المتطورة والنامية على التجارة الخارجية، خاصة أن الطلب الدولي على المنتجات السلعية، وكذلك الخدمات على أنواعها المختلفة، شهد تباطؤاً، ويتأثر التصدير أيضاً من أسعار الصرف للعملات الأجنبية . ولقد أثرت هذه العوامل على الصادرات الإسرائيلية خاصة أن الشيكل الإسرائيلي اعتبر قوياً بالنسبة لسعر العملات الأجنبية، وفقط في نهاية عام ٢٠١٤ حدث انخفاض في قيمة الشيكل، ما ساعد التصدير في الربع الأخير، إضافة لذلك، أثرت الحرب على غزة على الصادرات،

وخاصة خدمات قطاع السياحة الذي تراجع بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث، وبدأ بالخروج من أزمته في الربع الرابع من عام ٢٠١٤. تركت هذه العوامل مجتمعة– إضافة إلى انخفاض سعر الطاقة في الربع الأخير من السنة– تأثيرا سلبيا في الربع الأول والثاني والثالث، ولذ كان ملحوظا أنه في الربع الرابع، وبعد أن تحيّد جزء من تأثيرات العوامل المعيقة للتصدير، بدأ التصدير الإسرائيلي بالتشافي، وعلى أثر ذلك حدثت الزيادة في الصادرات في الربع الأخير من السنة. وقبل أن نستطلع التحولات في التجارة الخارجية، يجب التنويه أن المعطيات حول الاستيراد والتصدير غير نهائية، وتعبر عن البضائع التي مرت عن طريق سلطات الجمارك، كذلك لا تشمل الخدمات، وأيضا لا تشمل التجارة الخارجية مع السلطة الفلسطينية. ووفقا لهذه المحددات فقد بلغ تصدير المنتجات السلعية ٢٤٦,٦ مليار شيكل، فيما بلغ الاستيراد السلعي ٢٥٨,٥ مليار شيكل، أي بعجز تجاري ١١,٨ مليار شيكل، مقارنة مع عجز تجاري ١٨,٧ مليار شيكل في عام ٢٠١٣، إن تقليص العجز مقارنة مع عام ٢٠١٣ طرأ نتيجة ازدياد تصدير المنتجات السلعية مقارنة مع العام الذي سبقه بنسبة ٢,٣٪، وانخفاض الواردات بـ ٠,٥٪ مقارنة مع العام السابق. ويعود ارتفاع الصادرات السلعية لارتفاع التصدير للولايات المتحدة بـ ٥,١٪، فيما ارتفعت الصادرات لآسيا بـ ٣,٥٪، وللاتحاد الأوروبي بـ ٢,١٪، ولباقي دول العالم بـ ١,٧٪. وبناء على معطيات دائرة الإحصاء المركزية، فإن الواردات من آسيا ارتفعت بـ ٧,٥٪، ومن الولايات المتحدة ارتفعت الواردات بـ ٣,٤٪. وانخفضت الواردات من باقي دول العالم بـ ٤,٤٪، كذلك انخفضت الواردات من الاتحاد الأوروبي بـ ٢٪.

ويظهر الجدول الآتي (جدول رقم ٢) الميزان التجاري حسب المناطق بدون المعادن النفيسة، حيث أن العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي بلغ ٢٣,٣ مليار شيكل، وانخفض قليلا عما كان في عام ٢٠١٣، أما العجز التجاري مع آسيا فقد بلغ ١٣,٧ مليار شيكل بزيادة جدية عما كان في العام الماضي، نتيجة لارتفاع الواردات من آسيا، في حين لم تتغير الصادرات بدون المجوهرات بشكل جدي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام ٢٠١٣. أما مع الولايات المتحدة فالميزان التجاري يتمتع بفائض قدره ١٠,٧ مليار شيكل.

بلغ تصدير المنتجات السلعية ٢٤٦,٦ مليار شيكل، فيما بلغ الاستيراد السلعي ٢٥٨,٥ مليار شيكل، أي بعجز تجاري ١١,٨ مليار شيكل.

الدول الأساسية التي شهد فيها التصدير -بدون المعادن النفيسة- ارتفاعا جديا، هي كل من: الولايات المتحدة، تركيا، اليونان، المملكة المتحدة، أذربيجان، المكسيك.

جدول رقم ٢: التجارة الدولية حسب مجموعات دولية (ملايين الشواكل)

مجموعة الدول الرئيسية (ملايين الشواكل)	الميزان التجاري		التصدير		الاستيراد	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
المجموع (بدون المجوهرات)	٥١,٧٥٣,١ -	٥٤,٩٦٠,١-	١٧٢,٤٢٧,٥	١٧٣,٣٨٠,٨	٢٢٧,٣٨٧,٦	٢٢٥,١٣٣,٩
الاتحاد الأوروبي	٢٣,٥٩٧,٤-	٢٣,٣١٣,٨ -	٥٤,٤٦٤,٦	٥٤,٩٢٧,٥	٧٨,٠٦٢,١	٧٨,٢٤١,٣
الولايات المتحدة	١٠,٢٧٥,٧	١٠,٦٩٤,٢	٣٦,٦٣٥,٨	٣٧,٨٦٠,٧	٢٦,٣٦٠,٢	٢٧,١٦٦,٥
آسيا	١٠,٨٥٥,٥-	١٣,٧٢٤,٠-	٣٥,٦٤٠,١	٣٥,٥٥٧,٨	٤٦,٤٩٥,٦	٤٩,٢٨١,٨
باقي الدول	٣٠,٧٨٢,٨-	٢٥,٤٠٩,٤-	٤٥,٦٨٧,٠	٤٥,٠٣٤,٨	٧٦,٤٦٩,٨	٧٠,٤٤٤,٣

المصدر: معطيات دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٥، بيان صحافي التجارة الخارجية ٠٣/١١/ ٢٠١٥. [١٠]

يظهر توزيع الصادرات والواردات أن العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات والواردات الإسرائيلية.

يمكن التلخيص أن الدول الأساسية التي شهد فيها التصدير –بدون المعادن النفيسة– ارتفاعا جديا، هي كل من: الولايات المتحدة، تركيا، اليونان، المملكة المتحدة، أذربيجان، المكسيك. أما الدول التي سجل الميزان التجاري فائضا بدون المعادن النفيسة، فهي كل من: الولايات المتحدة، ماليزيا، المملكة المتحدة، روسيا، البرازيل وقبرص. من جهة ثانية، كان العجز الجدي بدون المعادن النفيسة مع كل من: سويسرا، الصين، ألمانيا، إيطاليا وبلجيكا.

يظهر توزيع الصادرات والواردات أن العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات الإسرائيلية والواردات الإسرائيلية، أما التصدير فإنه في المرتبة الثانية مع الولايات المتحدة، وأن أكثر من نصف التصدير الإسرائيلي هو إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فيما تصل ثلث الواردات الإسرائيلية من الاتحاد الأوروبي، وقرابة الثلث الثاني من باقي دول العالم (شكل رقم ٤).

بلغت صادرات المنتجات السلعية للسلطة الفلسطينية ٣٤٥١ مليون دولار، بانخفاض ٠,٤٪ عن عام ٢٠١٣، وأن صادرات الخدمات بلغت ٥٢٢ مليون دولار بزيادة ٨,٢٪ عن عام ٢٠١٢، وأن مجموع الصادرات من المنتجات السلعية والخدماتية بلغت في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٣٩٧٣ مليون دولار.

أما العلاقات التجارية مع السلطة الفلسطينية، فلا تتوفر حتى الآن معطيات حول حجمها في العام ٢٠١٤، ولكن بالرجوع إلى عام ٢٠١٣، وبفرضية أن الميزان التجاري لم يتغير كثيراً، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية تظهر أن صادرات المنتجات السلعية للسلطة الفلسطينية بلغت ٣٤٥١ مليون دولار، بانخفاض ٠,٤٪ عن عام ٢٠١٢، وأن صادرات الخدمات بلغت ٥٢٢ مليون دولار بزيادة ٨,٢٪ عن عام ٢٠١٢، وأن مجموع الصادرات من المنتجات السلعية والخدماتية بلغت في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٣٩٧٣ مليون دولار وانخفضت ب ٢,٩٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢. أما الواردات من المنتجات السلعية من السلطة الفلسطينية فقد بلغت ٥٩٧ مليون دولار، وواردات الخدمات من السلطة الفلسطينية بلغت ٢٦٢ مليون دولار، أي أن مجمل الواردات من السلطة الفلسطينية بلغت

بلغ مجمل الواردات من السلطة الفلسطينية ٨٥٩ مليون دولار، بزيادة ٩٪ عن العام ٢٠١٢.

٨٥٩ مليــون دولار ، بزيــادة ٩٪ عن العام ٢٠١٢. وبالتالي فــإن الفائض التجاري مع السلطة الفلسطينية هو ٣١١٤ مليون دولار. وبالشيكل الإسرائيلي وحسب سعر الصرف لعام ٢٠١٣ فان الفائض التجاري مع الســلطة الفلسطينية بلغ ١١٢٤٣,٧ مليون شيكل، وأن فائض المنتجات السلعية لوحدها ١١٠٢٧,٠٧ مليون شيكل، وهو أكبر من الفائض التجاري مع الولايات المتحدة خلال العام ٢٠١٣.

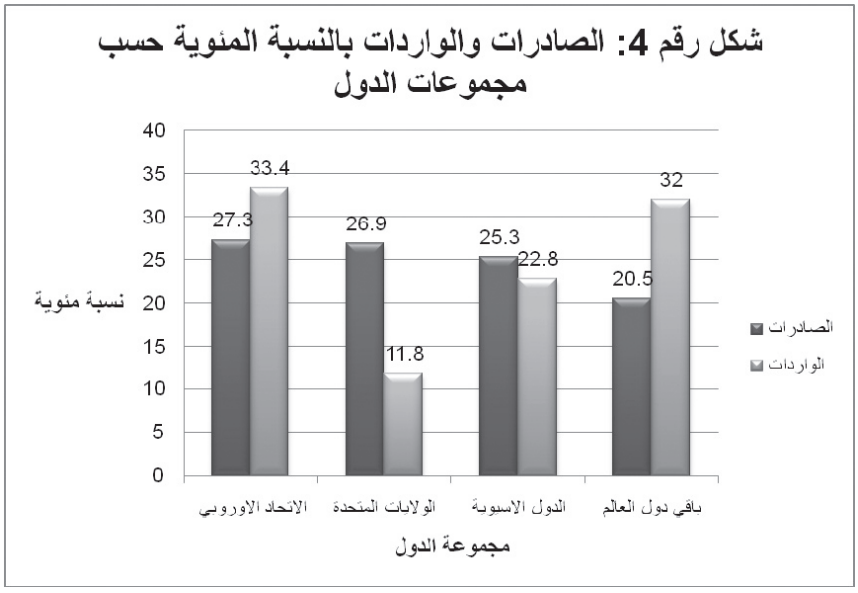

المصدر، دائرة الإحصاء المركزية، المصدر السابق.[١١]

٣. السياسات الاقتصادية

١.٣ ميزانية الحكومة والسياسة المالية

استنادا إلى ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤، فإن المخططات الحكومية رسمت على أساس أن يكــون العجز فــي ميزانية الحكومة ٣٪. ولكن العجز الســنوي بعد التنفيذ وصل إلى ٢,٨٪ من الناتج المحلي وبقيمة قدرها ٢٩,٩ مليار شــيكل، فحتى شــهر تشرين الثاني ٢٠١٤ كان العجز أقل من ذلك، حيث بلغ في شهر كانون الأول ١٥,٥ مليار شيكل (وزارة الماليــة، ٢٠١٥) وازداد هذا العجز نتيجة قرارات حكومية ســابقة، أهمها تحويل ٧مليار شــيكل لميزانيــة وزارة الأمن نتيجة للحرب على غزة لتمويل النفقــات الحربية وتابعياتها، كدفع تعويضات أيام الاحتياط، وتجديد المخزون الحربي، ونفقات أخرى ناتجة عن الحرب.

لقد جاء انخفاض العجز في الميزانية الحكومية، نتيجة لانخفاض المصروفات الحكومية منذ منتصف الســنة بـ ٢-٣ مليار شيكل من المسار الذي يلائم تنفيذا كاملا للمصروفات حسب

الميزانيــة. إن النتيجة المنطقية لزيادة الإنفاق الأمني هي زيادة العجز الحكومي، ولكن هذا لم يحدث، بل إن العجز الحكومي في الميزانية كان أقل من المتوقع، ويفسـر خبراء بنك إسـرائيل المركـزي بقاء تنفيذ بنود الميزانية أقل مـن الإطار العام للميزانية بأربعة عوامل تتلخص بما يلـي: العامل الأول، وجود عـدة بنود في الميزانية تم الصرف فيـه بأقل مما خصص لها في الميزانيــة، الأمر الـذي مكّن الحكومة من تنفيذ تحويلات من هذه البنـود إلى ميزانية الحرب، أمـا العامل الثاني فيخص بنـد مدفوعات الفوائد على الدين الحكومـي، لقد كانت مدفوعات الفوائد أقل من التوقعات حسـب الميزانية، ويعود السبب في ذلك إلى وجود تضخم مالي أقل مـن التوقعات، الأمر الذي خفض مدفوعـات الفوائد البنكية المرتبطة بجدول غلاء المعيشـة، إضافة إلى نسـبة الفائدة المنخفضة حسبما حددها بنك إسـرائيل المركزي، والتي تؤثر على حجم الفوائد المتغيرة والمرتبطة بنسـبة الفائدة التي يحددها البنك المركزي. أما العامل الثالث فيتلخص بمسـاهمة التضخم المالي المنخفض، بتخفيض المصروفـات الحكومية، أما العامل الرابـع فهـو التنفيذ، وبما أن مصروفات التنفيذ كانت أقل من المتوقع، فإن ذلك يتيح للحكومة التحويلات من بند إلى آخر (بنك إسرائيل، ٢٠١٥).

تفيد تـقـاريـر وزارة الـمـالـيـة أن مصروفات الحكومة بلغت ٣١٢,٨ مليار شيكل، وهي أقل من المبالغ المخصصة في الميزانية. فقد خصص ٣١٤,٩ مليار شيكل في الميزانية الأصلية، وبهذا بلغت نسبة التنفيذ ٩٩,٤٪.

تفيد تقارير وزارة المالية أن مصروفات الحكومة بلغت ٣١٢,٨ مليار شـيكل، وهي أقل من المبالغ المخصصة في الميزانية، فقد خصص ٣١٤,٩ مليار شيكل في الميزانية الأصلية، وبهذا بلغت نسـبة التنفيذ ٩٩,٤٪. أما مصروفـات المكاتب الحكومية فقد بلغت ٢٦٣,٤ مليار شـيكل (بدون مدفوعات الفوائد)، بينما كان المبلغ المخصص ٢٦٤,٣ مليار شـيكل. نسـبة التنفيذ الفعلية للمكاتب الحكومية من التخصيص الأصلي كانت ٩٩,٧٪ مقارنة مع ٩٨٪ عام ٢٠١٣. أما مجموع المصروفات للمكاتب المدنية فقد ارتفعت بـ ٢,٧٪، بينما كان مخططا لها في الميزانية الأصلية أن ترتفع بـ ٧,٤٪ . أما المصروفات الأمنية فقد ارتفعت بـ ٦٪ بينما كان مخططا لها أن تنخفض بـ ٦,٥٪ (نتيجة للحرب على غزة).

أمـا الـمـصـروفـات الأمـنـيـة فقد ارتفعت بـ ٦٪، بينما كان مخططا لها أن تنخفض بـ ٦,٥٪ (نتيجة للحرب على غزة).

لقد بلغت مدخولات الدولة ٢٨٢,٩ مليار شـيكل، في الوقت الذي كان متوقعا حسـب الميزانية الأصلية أن تبلغ هذه المدخولات ٢٨٣,٧ مليار شيكل. وصلت مدخولات الضرائب مـن هذا المبلغ إلى ٢٥٤,٧ مليار شـيكل، وقد كانت أعلى مـن المدخولات المتوقعة في الميزانية الأصلية بـ ١,٩ مليار شـيكل . لقد زادت المدخولات نتيجة لعدة عوامل، منها: زيادة واردات السلع الاستهلاكية، زيادة الأجر الحقيقي، زيادة الضرائب نتيجة للتطورات في السوق المالي (زيادة أرباح الأسهم وسندات الدين). لكن في المقابل حدث تراجع من مدخولات الضرائب من سـوق السـكن، ما قلص جزءا من المدخولات الضريبية الأخرى. إضافة لذلك فإن ودائع مؤسسـة التأمين الوطني بلغت ١٤,٥ مليار شيكل، وكانت أقل بـ ١,٣ مليار شيكل من المتوقع في الميزانية الأصلية، أما الهبات للمساعدات الأمنية فكانت

بلغت مـدخـولات الـدولـة ٢٨٢,٩ مليار شيكل، في الوقت الذي كان متوقعا حسب الميزانية الأصلية أن تبلغ هذه المدخولات ٢٨٣,٧ مليار شيكل

٨,٦ مليار شيكل تماما كما كانت متوقعة حسب الميزانية الأصلية (وزارة المالية، ٢٠١٥).

تم تمويل العجز الحكومي بواسطة تجنيد أموال بقيمة ١٨,٥ مليار شيكل، منها ١٧,٦ مليار شيكل جندت محليا، و ٠,٩ مليار شيكل جندت من الخارج. كذلك كان ٢,٣ مليار شيكل من مدخولات رأس مالية، منها ٢,١ مليار شيكل من بيع أراض و ٠,٢ مليار شيكل من بيع باقي أسهم الدولة في شركة بيزك للاتصالات. كما انخفضت أرصدة الحكومة نتيجة للعجز بـ ٥,٢ مليار شيكل.

تم تمويل العجز الحكومي بواسطة تجنيد أموال بقيمة ١٨,٥ مليار شيكل، منها ١٧,٦ مليار شيكل جندت محليا، و ٠,٩ مليار شيكل جندت من الخارج.

الملفت للنظر أن الحكومة لم تحدد ميزانية للعام ٢٠١٥، وذلك نتيجة لإقالة وزير المالية، والإعلان عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في آذار ٢٠١٥. حيث يتولى رئيس الحكومة مهام وزارة المالية حتى الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة، ونتيجة لهذه الخطوة فإن الأنفاق للمكاتب الحكومية المختلفة سيكون كما كان في عام ٢٠١٥ وبنسبة شهرية ١ على ١٢ في كل شهر، تماما كما حدث في الأشهر الثمانية الأولى لعام ٢٠١٣. وهذا بدوره يحدد المصروفات، ويبقي الميزانية على حالها على الأقل حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٥، إلى حين تشكيل حكومة جديدة، وبعد مصادقتها على ميزانية جديدة لعام ٢٠١٥. ولن تستطيع الحكومة تجنب الدخول إلى عجز شهري كما حدث في الشهر الأخير لعام ٢٠١٤، إلا إذا حدثت أحداث طارئة تلزم الحكومة باتخاذ قرارات خاصة.

لم تحدد الحكومة ميزانية للعام ٢٠١٥، وذلك نتيجة لإقالة وزير المالية، والإعلان عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في آذار ٢٠١٥.

٢.٣ السياسة النقدية

تتلخص أهداف السياسيات النقدية التي يقودها بنك إسرائيل المركزي بالحفاظ على استقرار الأسعار، من أجل الحفاظ على قيمة النقود المستقبلية، إضافة إلى مهام أخرى، مثل المساندة في تحقيق أهداف أخرى للسياسات الاقتصادية للحكومة، وبالأخص التنمية والتشغيل وتقليص الفجوات الاجتماعية واستقرار الأجهزة المالية وعملها المنتظم، وتتمثل إحدى الأدوات التي يستعملها البنك المركزي، بتحديد نسبة الفائدة. فنسبة الفائدة تؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية، فهي الفائدة التي يجيبها البنك المركزي من البنوك التجارية على السيولة النقدية التي يوفرها لها، والفائدة التي يدفعها على ودائع البنوك التجارية لديه. ولأن الفائدة لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية وخاصة الإنفاق الأسري والتجاري، فإن نسبتها المنخفضة تحفز الأسر على زيادة الإنفاق، وتحفز المصالح والمنشآت الاقتصادية على الاستثمار ، ولذا فإن تحديد الفائدة يتم بمفاهيم المدى القصير، وضمن مفاهيم التطورات الاقتصادية والتحولات الجارية في الأنشطة الاقتصادية وضمن مفاهيم الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

تتلخص أهداف السياسيات النقدية التي يقودها بنك إسرائيل المركزي بالحفاظ على استقرار الأسعار، من أجل الحفاظ على قيمة النقود المستقبلية

قام بنك إسرائيل في عام ٢٠١٤ بتخفيض نسبة الفائدة عدة مرات، ففي بداية

السنة المالية ٢٠١٤، وعلى أثر التحولات الاقتصادية لعام ٢٠١٣، حددت نسبة الفائدة بـ ١٪ تماما، بالنسبة التي انتهت فيها السنة المالية ٢٠١٣. وفي شهر آذار ٢٠١٤ خفض بنك إسرائيل نسبة الفائدة لتصل إلى ٠,٧٥٪ نتيجة لعدة عوامل ،منها أن جدول غلاء المعيشة انخفض لـ ٠,٢٪، ولأن التنبؤات المستقبلية تقول إن نسبة التضخم المالي ستكون في مجال الحدّ الأدنى للتضخم المالي (المجال ١٪ – ٣٪).

كذلك فإن مؤشر المعطيات الأخيرة يدل على معدل نمو بطيء، على الرغم من الانتعاش الملحوظ في الربع الأول في الاستهلاك الشخصي وارتفاع الصادرات التي تعتمد على التكنولوجيا العليا، بينما يسود الجمود باقي القطاعات الصناعية، إضافة إلى نمو معتدل في الطلب على الوظائف الأجيرة. ويحافظ الشيكل في سوق العملة الأجنبية على قوته، وقد ارتفعت قيمته بـ ٨,٢٪ منذ بداية السنة، وتشير التنبؤات في الأسواق العالمية إلى معدلات نمو بطيئة.

وفي شهر آب خفضت نسبة الفائدة بـ ٠,٢٥٪ لتصل إلى ٠,٥٪ ويعود ذلك تقريباً للأسباب نفسها التي خفضت بها الفائدة سابقا، خاصة أن التقديرات العالمية عدلت تنبؤاتها بالنسبة لمعدلات النمو العالمية، وكذلك بسبب ارتفاع جدول غلاء المعيشة بنسبة ٠,٣٪، حيث أصبح شبه مؤكد أن نسبة التضخم المالي لعام ٢٠١٤ ستكون قريبة أو أقل من الحدّ الأدنى لمجال التضخم المالي. وفي شهر آب، خفض بنك إسرائيل الفائدة مرة أخرى لتصل إلى ٠,٢٥٪، وهي أقل نسبة فائدة عرفتها إسرائيل، وفي هذه المرة كان القرار بتخفيض نسبة الفائدة أثناء الحرب على غزة، رغم عدم القدرة على قياس تأثيرات الحرب وتكلفتها، ولكن المؤشرات دلت على تراجع ملحوظ في قطاع السياحة، وهي الفترة التي يكون فيها قطاع السياحة عادة في قمته، وأن الحرب جرت في أجواء سبقها انخفاض في معدل النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي. كذلك فان مؤشرات سوق العمل دلت على عدم وجود زيادة في الطلب على العمل الأجير، أما الأجواء العالمية فقد دلت على معدلات نمو محدودة في الولايات المتحدة، وأن النمو في أوروبا واليابان يسير بخطى بطيئة، إضافة إلى أن المؤشرات الداخلية تشير إلى نسب منخفضة في التضخم. وخلال الاثني عشر شهراً الأخيرة ارتفع التضخم بـ ٠,٣٪، أما بالنسبة لقيمة الشيكل فقد انخفض بقيمة ١,٧٪ وهو مؤشر جيد للتصدير والقطاعات التجارية المتداولة.

ومنذ شهر آب لم تتغير نسبة الفائدة، خاصة على أثر الحرب على غزة، وآثارها على الاقتصاد، وتكلفتها، إضافة إلى أن البنك المركزي وصل إلى قرار بإبقاء نسبة الفائدة على ما هي عليه، لأن المعطيات العالمية لم تتغير للأفضل، بل تشير التنبؤات إلى معدلات نمو معتدلة وتراجع في الطلب العالمي، والأمر الجيد للاقتصاد الإسرائيلي كان انخفاض قيمة الدولار، وأن الانخفاض منذ بداية السنة وصل إلى ٣,٩٪ الأمر الذي بساعد في انتعاش الصادرات.

أصبح شبه مؤكد أن نسبة التضخم المالي لعام ٢٠١٤ ستكون قريبة أو أقل من الحدّ الأدنى لمجال التضخم المالي.

٤. التطورات في سوق العملة الأجنبية خلال العام ٢٠١٤ [١٢]

خلال العام ٢٠١٤، ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للشيكل بـ ١٢٪، حتى شهر آب انخفضت قيمة الدولار مقابل الشيكل بـ ١٪ ومنذ آب ارتفعت قيمة الدولار مقابل الشيكل بـ ١٣٪، أما مقابل اليورو فقد ارتفع الشيكل بـ ١,٢٪ (شكل رقم ٥)، ومقابل باقي العملات مع الدول التي تقيم معها إسرائيل علاقات تجارية فقد انخفضت قيمة الشيكل بـ ٣,١٪، ومنذ آب حتى كانون الأول انخفضت قيمة الشيكل بـ ٥,٧٪.

ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للشيكل خلال العام ٢٠١٤ بـ ١٢٪.

لقد شهد العام ٢٠١٤ تحولات عالمية بسعر صرف الدولار، فلقد ارتفعت قيمة الدولار في غالبية الدول المتطورة، حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل اليورو بـ ١٣,٤٪، ومقابل الفرنك السويسري بـ ١١,١٪، ومقابل الجنيه الإسترليني بـ ٦,٤٪، ومقابل عملات الدول النامية بمعدل١٢٪، وهي نسبة مماثلة لارتفاع قيمة الدولار مقابل الشيكل.

لقد ارتفع متوسط حجم المتاجرة اليومي بالعملة الأجنبية بـ ٤٥٪ عن حجم المتاجرة اليومي في عام ٢٠١٣. وبالمتوسط فإن حجم المتاجرة اليومي بلغ ٦,٤ مليار دولار. لقد كان الارتفاع الأساسي بصفقات المقايضة، حيث ارتفعت بالمعدل بـ ٨٧٪ إلى متوسط شهري مساوٍ لـ ٧٩ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤. أما متوسط حجم صفقات التحويل فقد ارتفع بـ ١٤٪ وبلغ ٣٨ مليار دولار في الشهر، ولقد ارتفع متوسط الحصة النسبية للمواطنين الإسرائيليين في متوسط حجم التجارية الشهرية إلى ٦٩٪، وانخفض متوسط الحصة النسبية للأجانب إلى ٣١٪.

ارتفع متوسط حجم المتاجرة اليومي بالعملة الأجنبية بـ ٤٥٪ عن حجم المتاجرة اليومي في عام ٢٠١٣. وبالمتوسط فإن حجم المتاجرة اليومي بلغ ٦,٤ مليار دولار.

شكل رقم 5: المتوسط الشهري لسعر الصرف في عام 2014

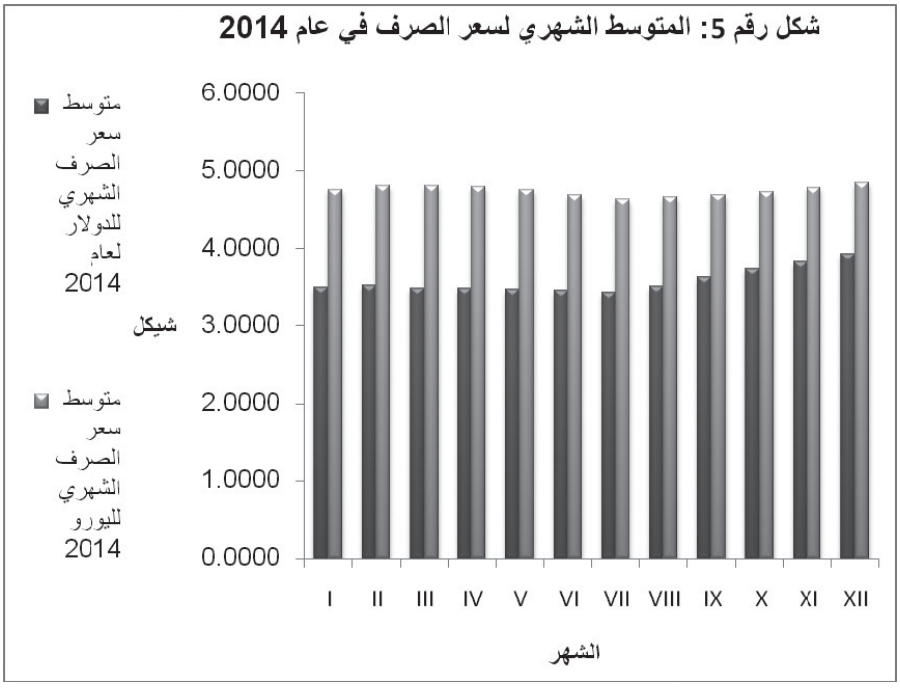

لقد تدخل بنك إسـرائيل خلال العام ٢٠١٤ عدة مرات، وامتلك خلالها سبعة مليارات دولار فـي صفقات تحويلية، ومنها ٣,٥ مليـار دولار بموجب خطة تدخل لتقليص تأثير الغاز على سوق العملة الأجنبية. ومن الجدير ذكره أنه منذ شهر آب تدخل البنك المركزي فقط بموجب خطة تأثير اسـتخراج الغاز، وامتلك ١,٥ مليار دولار كان آخرها في شهر كانون الأول، حيث امتلك ٤٤٥ مليون دولار. لقد بلغ رصيد البنك المركزي في كانون الأول ٢٠١٤ ما قيمته ٨٦١٠٥ مليون دولار، وهو أقل من شـهر تشـرين الثاني بـ ٢٢٣ مليون دولار، مقارنة مع ٨١٧٩٠ مليون دولار الرصيد في كانون الأول ٢٠١٣.

وللتلخيص، فإن التوجه العام كان ضعف سـعر صرف الدولار مقابل الشـيكل منذ الربـع الثالث لعام ٢٠١٢، ولقـد توقف هذا التوجه في الربع الأخير لعام ٢٠١٤ وبعد أن وصل سعر الدولار في شهر آب إلى أقل مستوى له منذ ثلاث سنوات، تغيير الاتجاه في شهر أيلول ووصل سعر الدولار إلى أربعة شواكل تقريبا، وهذا ما أدى إلى وصول سعر الدولار بمعدل سنوي إلى ٣,٥٧ شيكل. وهو أقل بـ ١٪ من السنة الماضية (شكل رقم ٦).

بلغ رصيد البنك المركزي في كانون الأول ٢٠١٤ ما قيمته ٨٦١٠٥ مليون دولار.

ويلاحظ أن سعر الدولار منذ عام ٢٠٠٨ انخفض بشكل حاد (الأزمة المالية) وعاد ليرتفع فـي عام ٢٠٠٩ ومن ثم بدا بالانخفاض حتى عام ٢٠١١ وارتفع من جديد في عام ٢٠١٢ ، ومنذ الربع الأخير عاد إلى الانخفاض من جديد، وكانت تقريبا نفس التوجهات لليورو. وهذه الانخفاضات في سعر الصرف أثرت كثيرا على الصادرات الإسرائيلية، وبدأت أيضا تدخلات مبرمجة منذ عام ٢٠١٣ لتقليص تأثير الغاز الذي بدأ اسـتخراجه منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٣. وبدأ تدخل مبرمج من قبل بنك إسرائيل لمنع تدهور قيمة الدولار أكثر مما هو عليه.

شكل رقم 6: متوسط اسعار الصرف للدولار واليوروفي العقدين الاخيريين

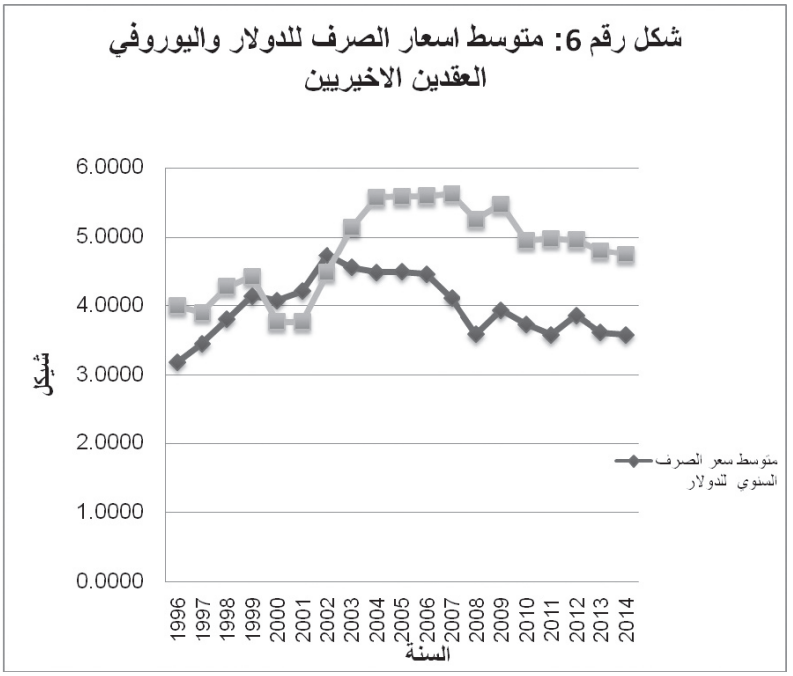

١.٤ المال والائتمان

- **سوق الأوراق المالية**[١٣]

شهد سوق الأوراق المالية في عام ٢٠١٤ تحولات عديدة، فقد امتاز عام ٢٠١٤ بارتفاع أسعار الأسهم استمرارا للارتفاع الذي بدأ في الثلث الأخير لعام ٢٠١٣، وارتفع مؤشر تل أبيب- ٢٥ بقيمة ٧٪ حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر نيسان، ومنذ الأسبوع الثاني لشهر نيسان انقلبت التوجهات وانخفضت الأسهم بنسبة ٣,٥٪ حتى شهر آب، وذلك انعكاسا للتباطؤ الاقتصادي الذي ابتدأت ملامحه في الربع الثاني من السنة وحتى انتهاء الحرب على غزة في آب ٢٠١٤. وفي الثلث الأخير من السنة بدأ التحول من جديد وارتفعت أسعار الأسهم بـ ٧,٧٪ وذلك في إعقاب إعلان بنك إسرائيل عن تخفيض نسبة الفائدة لتصل إلى ٠,٢٥٪. وبالمجمل فإن مؤشر تل أبيب- ٢٥ شهد ارتفاعا بالعائد السنوي بنسبة ١١٪ مقارنة مع ١٢٪ في ا لعام المنصرم، وكانت الارتفاعات الرئيسية في مؤشر تل أبيب- ٢٥ لكل من شركة تيفع للأدوية، وشركة بيزك وشركة نيس، أما باقي المؤشرات فكان عائدها السنوي أقل من عام ٢٠١٣، وكان العائد السنوي سلبيا باستثناء مؤشر تل أبيب- اتصالات التي كان عائدها السنوي ١٣٪، وهو أقل من العام المنصرم، وكذلك تل أبيب- تكنولوجيا، وتل أبيب للعقارات، كما يبين ذلك جدول رقم ٣.

شهد سوق الأوراق المالية في عام ٢٠١٤ تحولات عديدة، فقد امتاز عام ٢٠١٤ بارتفاع أسعار الأسهم استمرارا للارتفاع الذي بدأ في الثلث الأخير لعام ٢٠١٣.

بالمجمل، شهد مؤشر تل أبيب-٢٥ ارتفاعا بالعائد السنوي بنسبة ١١٪ مقارنة مع ١٢٪ في العام المنصرم.

جدول رقم ٣: العائد السنوي لمؤشرات الأسهم ٢٠١٢-٢٠١٤

	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
تل أبيب- ٢٥	١١٪	١٢٪	٩٪
تل أبيب- ٧٥	-٤٪	٢٥٪	٥٪
تل أبيب-بيتر ٥٠	-٧٪	٣٦٪	٢٢٪
تل أبيب- اتصالات	١٣٪	٥٠٪	-٣٣٪
تل أبيب - تكنولوجيا	٢٪	٧٪	١٩٪
تل أبيب بيوماد	-٣٠٪	٣٠٪	١٠٪
تل أبيب- بلوتيك	-٥٪	٩٪	١٦٪
أسهم النفط والغاز	-٣٪	٢٥٪	٧٪
تل أبيب - ندلان (العقارات)	٥٪	٢٦٪	١٤٪
تل أبيب- المالية	-٣٪	١٩٪	٢٥٪

المصدر: بورصة الأوراق المالية، معطيات أساسية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، معطيات ٢٠١٤ صحيحة ليوم ٢٠١٤/١٢/١٥,[١٤]

تأثــرت اتجاهات التداول في ســوف تل أبيب للأوراق المالية مــن عدة عوامل ايجابيا وسلبيا فالعوامل الايجابية التي أثرت هي:

- تخفيض نسبة الفائدة ثلاث مرات خلال عام ٢٠١٤، حتى وصلت إلى ٠,٢٥٪.
- معطيات الاقتصاد الكلي للثلث الأول من الســنة، وانخفاض نسبة البطالة السنوية من ٦,٣٪ إلى ٥,٦٪.
- الانخفاض في عجز ميزانية الحكومة إلى نسبة ناتج أقل من المتوقع.
- ارتفاع مؤشرات الأسهم العالمية، خاصة في أسواق الولايات المتحدة.
- ارتفاع قيمة الدولار ابتداء من شهر أب ٢٠١٤.

أما العوامل التي أثرت سلبا على سوق الأوراق المالية فتتلخص بالآتي:

- استمرار ضعف الدولار بالنسبة للشيكل حتى نهاية تموز ٢٠١٤.
- الانخفــاض في معدل النمو ابتداء من الربع الثاني والثالث الذي لم يشــهد نموا جديا خلال الحرب على غزة.
- تدريج الاعتماد لإسرائيل بمستوى A على أثر نسبة النمو البطيئة والحرب على غزة.
- نسب تضخم منخفضة وســلبية، والقلق من الدخول إلى تراجع اقتصادي خاصة على أثر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وروسيا.

يشار إلى أن حجم التداول اليومي بالمعدل بلغ ١,٢ مليار شيكل، وهو مبلغ مساوٍ لعام ٢٠١٣. أما عدد الشــركات في البورصة فقد انخفض من ٥٠٨ شــركات في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٤٧٣ شــركة في عام ٢٠١٤. بينما ارتفعت حيازة الجمهور للأســهم من ٥٣٪ في الأعوام ٢٠٠٤–٢٠٠٨، إلى ٥٧٪ في الأعوام ٢٠٠٩–٢٠١٣ و ٦١٪ في العام ٢٠١٤. أما امتلاك المواطنين الأجانب للأســهم في عام ٢٠١٤ فقد بلغ ٣,٧ مليار شــيكل مقارنة مع ٥,٣ مليار شيكل في عام ٢٠١٣.

٢.٤ سندات الدين:

ارتفعت الأســعار في عام ٢٠١٤ في كل أصناف ســندات الدين، فلقد ارتفعت سندات الديــن الحكوميــة بـ ٨٪ مقابل ارتفاع ١,٥٪ لســندات دين الشــركات. وقد وصل حجم التداول في سوق سندات الدين ٤,٢ مليار شيكل بالمعدل اليومي، وهو أقل من عام ٢٠١٣ ، وكان الانخفاض بالذات في سندات الدين الحكومية التي تحمل نسبة فائدة ثابتة، والتي بلغت حجم دورتها التجارية ٢ مليار شيكل، وهي أقل من الدورة في عام ٢٠١٣.

لقد امتلك المستثمرون الأجانب سندات حكومية بقيمة ٧,٤ مليار شيكل، بعد أن باعوا سندات حكومية بـ ٧,٦ مليار شيكل في عام ٢٠١٣.

لقد جندت الحكومة في سنة ٢٠١٤ ٥١,٥ مليار شيكل في سوق السندات مقابل ٦٥,٨ مليار شـــيكل في عـــام ٢٠١٣، كذلك جندت المالية ٧,٣ مليار شـــيكل (١,٥ مليون يورو) بواسطة سندات الدين، بالمقابل سجلت سحوبات بقيمة ٣٣,٥ مليار شيكل، إضافة إلى ١٥ مليار شيكل لسندات دين مرتبطة بجدول غلا
دين للشركات فقد بلغ ٥٧,٥ مليار شيكل مقارنة بـ ٣٦,٧ مليار شيكل في عام ٢٠١٣.

صادقت شركة فيتش على التدريج الائتماني لإسرائيل بمستوى A، ولكنها خفضت التنبؤات من موجبة إلى مستقرة، أي من وضع يكون فيه إمكانية لتحسين التدريج في المستقبل القريب، وهذا ما يعتبر موجبا، إلى وضع غير متوقع أن يتحسن فيه التدريج في المستقبل القريب، وهذا ما يسمى مستقرا.

٣.٤ التدريج الائتماني[١٥]

صادقت شـــركة فيتش على التدريج الائتماني لإسرائيل بمستوى A، ولكنها خفضت التنبؤات من موجبة إلى مســـتقرة، أي من وضع يكون فيه إمكانية لتحســـين التدريج في المستقبل القريب، وهذا ما يعتبر موجبا، إلى وضع غير متوقع أن يتحسن فيه التدريج في المســـتقبل القريب، وهذا ما يسمى مســـتقرا. كذلك الأمر بالنسبة لشركة موديس للتدريج الذي أعطت مســـتوى A1 مستقر، وشركة ستاندرت اند فورس بمستوى A + مستقر. واضح أن التغيير في سنة ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٠١٣ هو بالانتقال حسب شركة فيتش إلى وضع مســـتقر بعد أن كان موجباً، وبموجب ذلك، ترتفع نسبة الفائدة التي يجب أن تدفع على الديون.[١٦] (غلوبس ٢٠١٤).

أعطت شركة موديس للتدريج لإسرائيل مستوى A1 مستقر، وشركة ستاندرت اند فورس بمستوى + A مستقر.

تعود أســـباب هـــذا التخفيض إلى العوامل الآتية التي طـــرأت في عام ٢٠١٤، وكانت أهمها الأسباب الآتية حسب خبراء شركة فيتش والشركات الأخرى، وغالبيتها جاء سابقا في هذا التقرير:

عـــدم المصادقة على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٥ في تموز ٢٠١٤، والمصادقة عليه لاحقا في الحكومة، مع توقعات أن يزيد العجز في ميزانية الحكومة لـ ٣,٤٪ من الناتج المحلي، وعدم المصادقة عليه في الكنيست، والإعلان عن انتخابات جديدة في عام ٢٠١٥.

- الحرب على غزة وزيادة النفقات الأمنية وتأثيراتها المتوقعة على السياســـات المالية في السنوات القريبة.
- وقف عملية السلام مع الفلسطينيين وعدم الاستقرار في الضفة الغربية، إضافة إلى ارتفاع الخطر الجيو سياسي في منطقة الشمال، الأمر الذي يتوقع أن تزيد على أثره الإنفاقات الأمنية. ويؤثر ذلك أيضا على المستثمرين الأجانب، ولذا من الممكن أن تمس إمكانيات التنمية، ومرونة السياسات المالية إضافة إلى رد الفعل العالمي.
- عدم انخفاض الدين العام بالنسبة للناتج وبقائه في نسبة ٦٧,٤٪ من الناتج المحلي مع عدم التوقعات بأن ينخفض، ويعتبر هذا الدين عاليا مقارنة مع الدول المدرجة في مجموعة التدريج الائتماني نفسها.

- مشكلة الإسكان والبيوت السكنية وارتفاع أسعارها.

ولكن من جهة ثانية، يرى المحللون لهذه الشركات الفاعلة في التدريج الائتماني أن تخفيض نسبة الفائدة من قبل بنك إسرائيل، يخفض من مدفوعات الفوائد نسبة إلى مداخيلها، ما يتيح المجال للاقتصاد الإسرائيلي بأن يحافظ على عبء الدين العام بالنسبة للناتج، وأن يبقى الوضع مستقرا. كذلك فإن مؤسسات الدولة وجهاز التربية والتعليم تعتبر متطورة، وقد أدوا إلى تطويرات اقتصادية متنوعة، أهمها في رأس المال البشري، والمبادرات الاقتصادية، وتجلى ذلك في زيادة تصدير خدمات قطاع الهايتك بنسبة ١٠,٦٪ في السنوات ٢٠١٠– ٢٠١٣. إضافة إلى ذلك، تعكس سياسات تصدير الغاز أهمية العلاقات الخارجية مع الدول المجاورة. وبمقارنة التأثيرات السلبية مع الايجابية، جرى فقط تخفيض التدريج الائتماني من وضع موجب إلى مستقر، وتبقي إسرائيل في مجال التدريج الائتماني من أفضل الدول في الشرق الأوسط، وتعلوا عليها في التدريج دول تتمتع بثروات طبيعية كالإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية.

تشمل التكلفة المباشرة نوعان من التكاليف، وهي: التكلفة العسكرية، والتكلفة المدنية.

٥. الحرب على غزة

تقدر تكاليف العدوان العسكرية على غزة بـ ٤ مليار شيكل إضافة إلى ٢٠٠ مليون شيكل تكاليف القبة الحديدية.

١.٥ الإسقاطات الاقتصادية للحرب على غزة

عند تناول تأثير حرب غزة الأخيرة على الاقتصاد الإسرائيلي، فإنه لا بد من تلقي بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها تحليل إسقاطات الحرب الأخيرة اقتصاديا، ومن أبرز هذه المؤشرات التكلفة المباشرة، التحويلات التي نفذت لصالح ميزانية وزارة الأمن في شهر كانون الأول ٢٠١٤، وكذلك معدل النمو في الناتج المحلي في الربع الثالث لعام ٢٠١٤، وتأثر الأسواق المختلفة، مثل سوق العمل وسوق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق.، بناء على هذه المؤشرات، سنتناول في هذا الفصل التأثيرات المختلفة كلا على حدة.

١.١.٥ التكلفة المباشرة للحرب على غزة

يندرج مجال التقديرات بين ٦,٥-٩ مليار شيكل كتكاليف مباشرة للحرب.

تشمل التكلفة المباشرة نوعان من التكاليف، وهي: التكلفة العسكرية، والتكلفة المدنية، وتشمل التكلفة العسكرية تكاليف الحرب الجوية في بداية الحرب، وتكاليف الحرب بعد الهجوم البري على غزة، وتتكون هذه التكاليف الإنفاق على العتاد العسكري ومشتقاته، وأيام الاحتياط، إضافة إلى التكاليف الثابتة لقرار الحرب، وتنفيذ الهجمات، وتكاليف القبة الحديدية في مواجهة الصواريخ الفلسطينية. وتقدر تكاليف هذه المواجهة بـ ٤ مليار شيكل إضافة إلى ٢٠٠ مليون شيكل تكاليف القبة الحديدية أما التكاليف المدنية فتتوزع كالآتي: أضرار مباشرة للأبنية والأملاك، وإضرار غير مباشرة للأنشطة والفعاليات

الاقتصادية في زمن الحرب، ولأن دائرة التعويضات توسعت إلى مدى ٤٠ كم، فالتقديرات أن الأضرار المباشرة المتوقعة ١٠٠ مليون شيكل، أما تكلفة الإضرار غير المباشرة فتقدر بـ ٩٠٠ مليون شـيكل، أي أن مجمل التكاليف ٥,٢ مليار شـيكل.[١٧] وتختلف تقديرات التكلفة المباشرة للحرب حسب الباحث في معهد الأمن القومي يشيف عيران،[١٨] حيث يقدر التكاليف المباشرة بـ ٧ مليار شيكل، مع إضافة تكاليف أيام الاحتياط فإنها تزيد عن ذلك، ويسند يشيف هذه التقديرات إلى أن مجمل التكلفة اليومية للحرب قبل الهجوم البري هي ١٠٠ مليون شـيكل، وبعد الدخول البري ٢٠٠ مليون شيكل لليوم، ولذا فإن مجموعها هو ٧ مليار شـيكل، أما السيناريو الثالث فتعبر عنه تقديرات وزارة الأمن التي تقدر تكاليف الحرب بـ ٩ مليار شيكل بينما قدرتها وزارة المالية بـ ٦,٥ مليار شيكل. وإذا ما استثنينا تقديرات سترفتسـمنكي لأنها كانت في الأيـام الأولى لوقف الحرب فإن مجال التقديرات يكون بين ٦,٥ – ٩ مليار شيكل كتكاليف مباشرة للحرب.

امتد التأثير الاقتصادي للحرب على غزة إلى ما بعد منطقة الجنوب، فمنطقة المركز واجهت أضرارا اقتصادية نتيجة لسقوط الصواريخ الفلسطينية فيها، إضافة إلى جزء من منطقة الشمال.

٢.١.٥ الإسقاطات على الناتج المحلي

امتـد التأثير الاقتصادي للحرب على غزة إلى مـا بعد منطقة الجنوب، فمنطقة المركز واجهت أضرارا اقتصادية نتيجة لسـقوط الصواريخ الفلسطينية فيها، إضافة إلى جزء مـن منطقة الشـمال، ولكن التأثير الأكبـر تركز في منطقة الجنـوب، وبالذات المنطقة المحاذيـة لغزة، ففي هذه المنطقة توقفت غالبية الأنشـطة الاقتصادية ابتداء من الزراعة إلـى الصناعة، السـياحة والخدمات الأخـرى، ولم يقتصر التأثير على توقف الأنشـطة الاقتصادية، بل تسـبب بإضرار مباشرة لرأس المال المادي من العتاد والمصانع وغيرها، يضـاف إلى ذلك أن سـكان المنطقة المحاذية لغزة انتقلوا إلى مناطق أخرى في شـمال البلاد. أما في مركز البلاد وشمالها، فشهدت الأنشطة الاقتصادية توقفات لفترات زمنية محدودة خلال فترة سقوط الصواريخ، إضافة إلى التراجع الذي حدث في قطاع التجارة وخدمات الترفيه والخدمات الشـخصية الأخرى. ونتيجة لكل هذا، فقد وصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث –وكما ذكر في إطار هذا التقرير– إلى ٠,٦٪، وهـو أقـل معدل نمو خلال سـنة ٢٠١٤، مع أن التقارير الأولية تحدثت عن نمو سـلبي في فترة الحرب، فحسـب معطيـات دائرة الإحصاء المركزية الإسـرائيلية، تراجع الناتج التجاري بـ ١,٤٪ في فترة الحرب، وشهد قطاع المواصلات، التخزين والتصدير تراجعا بـ ١٧,٨٪، وقطاع التجارة في الجملة والتجزئة وخدمات الضيافة انخفاضا بـ ١٠,٨٪، وقطاع البناء والإسـكان انخفاضا بـ ٢,٢٪. وكانت الخسـارة الكبرى لقطاع السياحة الـذي يختلف عن غيـره بقدرته على الرجوع إلى ما كان سـابقا، فالتجارب من الحروب

شهد قطاع المواصلات، التخزين والتصدير، تراجعا بـ ١٧,٨٪، وقطاع التجارة في الجملة والتجزئة وخدمات الضيافة انخفاضا بـ ١٠,٨٪.

حولت وزارة المالية لوزارة الأمن مبلغ ٧ مليارات شيكل في كانون الأول ٢٠١٤، أما المبالغ التي ستحول في ٢٠١٥ فإنها لا ترتبط بميزانية ٢٠١٤.

السابقة على غزة وحرب لبنان، أن قطاع السياحة يحتاج إلى فترة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة حتى يرجع إلى سابق عهده. لذا فإن هذا القطاع حتى بداية ٢٠١٥ ما زال يشهد تراجعا، وتضاف إلى ذلك الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى أزمة أوكرانيا التي أثرت على هذا القطاع خاصة في منطقة الجنوب. وبالتالي فإن تقديرات بنك إسرائيل تقدر خسارة الناتج المحلي نتيجة الحرب على غزة بـ ٠,٣٪ من الناتج، وبالذات التأثير كان على قطاع السياحة. أما التقديرات الأخرى فتقول إن خسارة الناتج المحلي الإجمالي بلغت بين ١,٧٪- ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتستند هذه التقديرات على الآتي: بما أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٠٨٨ مليار شيكل فإن المعدل اليومي بالتقريب كان ٤,٢ مليار شيكل، وإذا ما افترضنا أن الضرر الذي تكبده الناتج بين ١٠٪- ٢٠٪ يوميا خلال أيام الحرب على غزة، فإن مجمل الخسارة يكون بين ١,٧- ٣,٤٪ من الناتج الإجمالي أي بين ١٨ - ٣٦ مليار شيكل.[١٩]

تتحمل الوزارات المدنية تكاليف الحرب، وبالتالي الجمهور ودافعو الضرائب، ما يترك آثاره على الخدمات التي يتلقاها الجمهور.

ولأن الضرر ليست محصورة في نقطة زمنية محدودة فإن التقديرات لتكلفة الحرب ليست بالأمر السهل، ولكن التراجع في عدة أمور مثل النمو البطيء في الناتج المحلي، إضافة إلى مؤشرات أخرى في فترة الحرب كارتفاع معدل البطالة الذي وصل في هذه الفترة إلى ٦,٢٪، وهو مؤشر يدل على التراجع في الإنتاج ، والتقارير عن الركود في التجارة المحلية، إضافة إلى تراجع الناتج التجاري، ولأن نسبة الناتج التجاري من الناتج المحلي الإجمالي بالمعدل السنوي ٧٥٪، فإن خسارة الناتج المحلي تكون على أقل تقدير ١,٨٦ من الناتج المحلي، أي بخسارة مساوية لـ ٢٠,٣ مليار شيكل.

٣.١.٥ الإسقاطات على ميزانية الحكومة

تستحوذ ميزانية الأمن في إسرائيل على النصيب الأكبر من ميزانية الدولة، وكذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فتقارير البنك الدولي تفيد أن إسرائيل هي في المكان الرابع في العالم بمعدل التكاليف الأمنية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي إسرائيل على أثر الحرب على غزة فإن مدخولات الضرائب ازدادت بوتيرة متناقصة، بينما ارتفع الإنفاق العام بوتيرة تصاعدية، إضافة إلى أن الناتج المحلي ارتفع بوتيرة معتدلة، وهذه التحولات قربت معدل الدين بالنسبة للناتج إلى عتبة نسبة الدين للناتج حسب المخططات عام ٢٠١٤.

تتصدر الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية أجندات اليسار، وتنضم إليها أحزاب المركز بهذا البعد، مع الاهتمام بأوضاع الطبقات الوسطى والفقيرة.

وتحدد الميزانية في إسرائيل ماهية السياسة المالية وسلم أفضلياتها، وكما ذكر سابقا، فإن وزارة الأمن تحظى بالنصيب الأكبر من الميزانية، وإذا ما أخذ النقاش الدائر في إسرائيل بعين الاعتبار، فان الاحتجاج الاجتماعي في عام ٢٠١١ رفع الوعي العام للجمهور بالنسبة للميزانية المدنية، وفي ظل هذه المعطيات جرى النقاش حول الميزانية

المخططة لعام ٢٠١٥ التي لم تقر حتى الآن، ولن تقر إلا بعد انتخابات الكنيست وتشكيل الحكومة، ولكن القرار بتحويل الأموال على أثر الحرب على غزة، تم من قبل الحكومة السابقة، لأن التكلفة المباشرة للحرب حسب تقديرات وزارة المالية وصلت إلى ٦,٥ مليار شيكل، وتقديرات وزارة الأمن وصلت إلى ٩ مليار شيكل، فإن الوزارتين اتفقتا على أن يحول إلى ميزانية الأمن مبلغ يزيد عن ٦,٥ مليار شيكل، لأن القرار حول الميزانية في إسرائيل عبارة عن مفاوضات بين الوزارات المختلفة، وهذا ما تم بالفعل، إذ حولت وزارة المالية لوزارة الأمن مبلغ ٧ مليارات شيكل في كانون الأول ٢٠١٤ أما المبالغ التي ستحول في ٢٠١٥ فإنها لا ترتبط بميزانية ٢٠١٤. ويأتي تمويل المبلغ من صناديق مختلفة في ميزانية الحكومة، إضافة إلى التقليص في الميزانية المدنية وتحويلها إلى وزارة الأمن، فبكل الحالات فإن تكلفة الحرب تتحملها الوزارات المدنية، وبالتالي الجمهور ودافعو الضرائب، وتترك آثارها على الخدمات التي يتلقاها الجمهور .

ارتفع عدد المستوطنين منذ ١٩٩٥/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٣/١٢/٣١ بواقع ٢,٦٥ مرة، فعدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) في نهاية ١٩٩٥ كان ١٣٤,٣ ألف نسمة، وبلغ ٣٥٦,٤ ألف نسمة في نهاية ٢٠١٣.

٦. الاستيطان والاقتصاد الإسرائيلي

يدور النقاش في إسرائيل، خاصة في فترات الانتخابات البرلمانية -كما يحدث منذ الشهر الأخير لعام ٢٠١٤- حول تكلفة الاستيطان للاقتصاد الإسرائيلي، ويتركز النقاش بين اليسار الإسرائيلي وأحزاب اليمين والمركز، حيث تتصدر الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية أجندات اليسار ، وتنضم إليها أحزاب المركز بهذا البعد، مع الاهتمام بأوضاع الطبقات الوسطى والفقيرة، ولكن مع تركيز اليسار على الوضع الاجتماعي الاقتصادي داخل إسرائيل، أما أحزاب المركز فإنها تتحدث بشكل عام، بينما تدعو أحزاب اليمين إلى تعزيز الاستيطان بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية . وبما أن أحزاب اليمين والمركز هي السلطة المنفذة بحكم تشكيلها للحكومات المتعاقبة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، فإن الاهتمام بالاستيطان والمستوطنات ازداد بوتيرة عالية وازداد عدد المستوطنين منذ ١٩٩٥/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٣/١٢/٣١ بواقع ٢,٦٥ مرة، فعدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) في نهاية ١٩٩٥ كان ١٣٤,٣ ألف نسمة، وبلغ في نهاية ٢٠١٣ ٣٥٦,٤ ألف نسمة[٢٠] ومع أنه وحسب القوانين يتوجب أن تعامل السلطات المحلية والإقليمية للمستوطنات كمثيلاتها داخل إسرائيل بالاستناد إلى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، إلا أن السلطات المحلية والإقليمية للمستوطنات تحظى بمعاملة خاصة، استنادا إلى تشريعات خاصة، تقوم على «التمييز الإيجابي» بين السكان حسب الموقع السكني. والمثال على ذلك أن معدل الاشتراك الحكومي المخصص للفرد في الميزانية العادية لعام ٢٠١٢ للمجالس الإقليمية داخل إسرائيل كان ٢٦٥٧

تحظى السلطات المحلية والإقليمية للمستوطنات بمعاملة خاصة، استنادا إلى تشريعات خاصة، تقوم على «التمييز الإيجابي» بين السكان حسب الموقع السكني.

بلغ معدل الاشتراك الحكومي المخصص للفرد في الميزانية العادية لعام ٢٠١٢ للمجالس الإقليمية داخل إسرائيل ٢٦٥٧ شيكلا، في حين بلغ المعدل للفرد في المجالس الإقليمية في المستوطنات ٣٢٢٠ شيكلا.

شـــيكلا، في حـــين أن المعدل للفرد فـــي المجالس الإقليمية في المســـتوطنات كان ٣٢٢٠ شـــيكلا، أما هبة التوازن للفرد في المجالس الإقليمية داخل إسرائيل فبلغت بالمعدل للفرد ٥٦٦شيكلا مقارنة مع ١٢٥٠شيكلا للفرد في المجالس الإقليمية للمستوطنات.[١٢]

من جهة أخرى، فإن التفضيل للمســـتوطنات يظهر أيضا في ميزانية الدولة، فميزانية المســـتوطنات تحول عن طريق دائرة الاســـتيطان، وهذه بدورها هي التي تحول الأموال وتســـتثمرها في المســـتوطنات، ففي عام ٢٠١٣ خصص لهذه الدائـــرة ٥٨,٢٠٣ مليون شيكل، ولكن حتى نهاية سنة ٢٠١٣ وصلت الميزانية إلى ٦١٤,٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٩٥٥٪، وفي عام ٢٠١٤ وصلت الميزانية إلى ٥٢٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٨٠٣٪. [٢٢]

مما لا شـــك فيه أن سياســـة الاســـتيطان تكلف الاقتصاد الإســـرائيلي مبالغ طائلة، ولكن قبل الدخول إلى ذلك لا بد من الإشـــارة إلى بعض ميزات القطاعات التي تعمل في المستوطنات، فقطاع الصناعة في المستوطنات يوفر ٦٧٠٠ وظيفة، ومعدل القيمة المضافة للوظيفة هي ١٦٧,٧، وهي أقل قيمة مضافة مقارنة مع باقي المناطق في إســـرائيل، أما مســـاحة الأراضي التي تستغل زراعيا في المســـتوطنات فتبلغ ٨٦٤٠٠ دونم، وهي تبلغ ٢,٩٪ من مســـاحة الأراضي المســـتغلة في إســـرائيل. أما قوة العمل في المستوطنات فغالبيتها تعمل خارج منطقة ســـكنها، فنســـبة العاملين خارج أماكن ســـكنهم في عام ٢٠١٤ بلغت ٦٧,١٪ ومنهم ٧٥,٧٪ يعملون خارج منطقة سكنهم ، مقارنة مع ٨٤,٥٪ في عام ٢٠١٣، وتظهر هذه المعطيات أن ثلثي المســـتوطنين يســـافرون يوميا إلى داخل الخط الأخضر للعمل في إســـرائيل، أما العاملون داخل المستوطنات، فالجزء الأكبر منهم يعمـــل في قطاع الخدمات والدوائر الإدارية (في التعليم، الخدمات الاجتماعية، والوظائف المكتبية). ورغم هذا فإن الاســـتثمارات في الأماكن الســـكنية تتسع من سنة إلى أخرى، فلقد وصلت الاســـتثمارات العامة في البناء داخل المســـتوطنات في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٢٢٤٦ مليون شيكل، وبلغت نسبتها ٣,٤٪ من مجمل الاستثمارات في البناء في إسرائيل، بزيادة ٠,٤٪ عن الســـنة التي سبقتها، وكان الاستثمار في البناء من قبل القطاع العام ٢٤,٥٪ من مجمل استثمارات القطاع العام في البناء.

وبنظرة كلية، فإن تكلفة الاســـتيطان للاقتصاد الإســـرائيلي تنقســـم إلى قسمين: التكلفة المدنيـــة، والتكلفة الأمنية، فالتكلفة المدنية تشـــمل تكاليف التعليم والصحة والخدمات الأخرى، وهذه التكلفة تظهر في ميزانيات المجالس الإقليمية والسلطات المحلية ،والتي تتراوح بزيادة ما بين ٢٠٪- ٢٢٠٪ بالمعدل للفرد الواحد في المســـتوطنات، إضافة إلى ذلك فإن ميزانيات دائرة الاســـتيطان تتمتع بزيادات ســـنوية من الصعب قياسها إلا ما رشح منها بواسطة الصحافة. والجـــزء الثاني وهـــو الأكبر- وهي تكاليف الأمن- فغير مفصلة بتاتـــا، وعلى أقل تقدير، فإن

بلغت هبة التوازن للفرد في المجالس الإقليمية داخل إسرائيل بالمعدل للفرد ٥٦٦ شيكلا مقارنة مع ١٢٥٠ شيكلا للفرد في المجالس الإقليمية للمستوطنات.

في عام ٢٠١٣ خصص لدائرة الاستيطان ٥٨,٢٠٣ مليون شيكل، ولكن حتى نهاية سنة ٢٠١٣ وصلت الميزانية إلى ٦١٤,٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٩٥٥٪. وفي عام ٢٠١٤ وصلت الميزانية إلى ٥٢٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٨٠٣٪.

تبلغ مساحة الأراضي التي تستغل زراعيا في المستوطنات ٨٦٤٠٠ دونم، وهي تبلغ ٢,٩٪ من مساحة الأراضي المستغلة في إسرائيل. أما قوة العمل في المستوطنات فغالبيتها تعمل خارج منطقة سكنها، فنسبة العاملين خارج أماكن سكنهم في عام ٢٠١٤ بلغت ٦٧,١٪ ومنهم ٧٥,٧٪ يعملون خارج منطقة سكنهم ، مقارنة مع ٨٤,٥٪ في عام ٢٠١٣

الميزانيات المخصصة فقط لحماية أمن المستوطنات لا تقل عن عدد مركب من رقمين من ميزانية الأمن.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان سمعة إسرائيل تزداد سوءاً نتيجة للاستيطان، ويؤثر ذلك على قطاعات عديدة منها قطاع السياحة الذي ينمو عالميا بمعدلات عالية بينما نموه في إسرائيل منخفض نسبيا، وكذلك حركات المقاطعة لمنتجات المستوطنات التي تزداد يوما بعد يوم. فجميع هذه العوامل تنعكس على الاقتصاد الإسرائيلي ككل، وليس فقط على المستوطنات.[٢٣]

مع انتهاء الحرب، وفي الربع الرابع للسنة، تسارعت وتيرة النمو ووصلت إلى ٧,٢٪. أما مؤشر التضخم المالي فقد تراجع إلى دون الحد الأدنى المتوقع، وكانت نسبة التضخم المالي -٠,٢٪.

إجمال

شمل هذا الفصل التحولات والتطورات الاقتصادية الأساسية في إسرائيل من منظور اقتصادي كلي لعام ٢٠١٤، وتبين من خلال المؤشرات الاقتصادية أن معدل النمو تراجع عن السنوات السابقة، حيث دلت المعطيات الأولية أن معدل النمو بلغ ٢,٦٪، ومعدل النمو للفرد بلغ ٠,٧٪، وساهم كل من الاستهلاك الشخصي والإنفاق العام بشكل أساسي في التنمية، بينما كانت مساهمة الصادرات متواضعة، أما الاستثمار العام فلم يساهم في النمو ،بل تراجع مقارنة مع العام الذي سبقه، ولم تختلف معدلات النمو كثيرا عن الدول المتطورة والصاعدة، فجميع هذه الدول شهدت نموا معتدلا نتيجة للتباطؤ في الطلب العالمي، وفي إسرائيل كانت للحرب على غزة تأثيرات سلبية على معدلات النمو، ففي الربع الثالث للسنة وصلت نسبة النمو ٠,٦٪ ، بينما تراجع الناتج التجاري بـ ١,٤٪، ولولا زيادة الإنفاق العام لكان النمو في الربع الثالث سلبيا، ومع انتهاء الحرب، وفي الربع الرابع للسنة، تسارعت وتيرة النمو ووصلت إلى ٧,٢٪. أما مؤشر التضخم المالي فقد تراجع إلى دون الحد الأدنى المتوقع، وكانت نسبة التضخم المالي -٠,٢٪ ويفسر هذا التراجع في الأسعار نتيجة لارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية، والأسعار العالمية المنخفضة والهبوط في أسعار الأغذية عالميا، إضافة إلى هبوط أسعار النفط بوتيرة عالية في النصف الثاني لعام ٢٠١٤. أما مؤشرات التشغيل فأظهرت أن عرض العمل ارتفع بـ ٠,٥٪ في الوقت الذي زاد عدد السكان بـ ١,٩٪. وانخفض معدل البطالة إلى ٥,٩٪ مقارنة بـ ٦,٢٪ في عام ٢٠١٣، كما تجدر الإشارة أن سوق العمل الإسرائيلي يشغل ما يقارب ٢٠٠ ألف عامل آخر، نصفهم من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، والنصف الآخر من العمال الأجانب.

يظهر هذا الفصل أن الصادرات الإسرائيلية ازدادت خلال هذا العام بـ ٢,٣٪، وأن الواردات انخفضت بـ ٠,٥٪، وتعتبر أوروبا الشريك الأكبر من حيث الصادرات

والواردات، فنسبة الصادرات إلى أوروبا بلغت ٢٧,٣٪ من مجمل الصادرات، بينما بلغت نسبة الواردات من أوروبا ٣٣,٤٪ من مجمل الواردات، ويظهر الميزان التجاري عجزا باستثناء الولايات المتحدة التي فيها الصادرات أعلى من الواردات، وهناك فائض تجاري مقداره ١٠٢٧٥ مليون شيكل. أما العلاقات التجارية مع فلسطين، فبالرغم أنه لا تتوفر حتى الآن معطيات حول حجمها، إلا أنها لن تكون بعيدة عن عام ٢٠١٣ ، حيث تبين أن هناك فائضا تجاريا مع فلسطين بقيمة ١١٠٠٠ مليون شيكل.

ازدادت الصادرات الإسرائيلية خلال هذا العام بـ ٢,٣٪، وانخفضت الواردات بـ ٠,٥٪، وتعتبر أوروبا الشريك الأكبر من حيث الصادرات والواردات.

استعرض التقرير أيضا السياسات المالية والنقدية، وأظهر أن العجز في الميزانية بلغ ٢٩,٩ مليار شيكل، أي بنسبة ٢,٨٪ من الناتج المحلي، وكانت المؤشرات الأولية تدل على أن العجز سيكون أقل من ذلك، ولكن الحرب على غزة رفعت من العجز مع الحفاظ أن يكون أقل مما كان مخططا له ٣٪. وفي إطار السياسات النقدية، خفض بنك إسرائيل الفائدة ثلاث مرات خلال السنة لتصل إلى ٠,٢٥٪ وتدخل في سوق العملة الأجنبية، وبالذات حتى الربع الثالث، نتيجة لارتفاع قيمة الشيكل، ولتقليص تأثير الغاز على سعر الصرف، وفي الربع الأخير انخفضت قيمة الشيكل، ولكن سعر الصرف بالمعدل بقي أقل من عام ٢٠١٣.

في سنة ٢٠١٤، خفض التدريج الائتماني من مستوى موجب إلى مستوى مستقر نتيجة للتحولات التي ذكرت سابقا، ونتيجة للحرب على غزة، والأجواء الجيو سياسية التي قد تزيد النفقات الأمنية، إضافة إلى المس بالاستثمار الأجنبي.

كما يظهر التقرير التحولات التي حدثت في سوق الأوراق المالية، وأيضا في تجنيد الأموال عن طريق سندات الدين الحكومية : وأنه في سنة ٢٠١٤، خفض التدريج الائتماني من مستوى موجب إلى مستوى مستقر نتيجة للتحولات التي ذكرت سابقا، ونتيجة للحرب على غزة، والأجواء الجيو سياسية التي قد تزيد النفقات الأمنية، إضافة إلى المس بالاستثمار الأجنبي.

وللحرب على غزة تأثير كبير على الاقتصاد الإسرائيلي فالتقديرات لتكلفة الحرب المباشرة تراوحت بين ٦,٥– ٩ مليار شيكل. أما خسارة الناتج المحلي نتيجة للحرب فتراوحت بين ٠,٦٪– ١,٨٪. واضطرت الحكومة أن تزيد ميزانية الأمن بعد الحرب بـ ٧ مليار شيكل حولت في شهر كانون الثاني لوزارة الأمن. أما تأثير تكلفة الاستيطان في الضفة الغربية فمن الصعب تقديرها لعدم توفر معطيات في المجال الأمني، ولكن يتوقع أن تكون مكونة من عدد مركب من رقمين، بسبب أن ميزانية الأمن معدة بالأساس في خدمة هدفين، الأول معالجة الأنفاق والصواريخ وحماية المستوطنات والثاني هو الخطر الإيراني. وفي المجال المدني فقد دلت التقارير المختلفة أن الحكومة تخصص للمستوطنات ميزانيات لمجالسها الإقليمية أكثر بـ ٢٠٪– ٢٠٠٪ مقارنة مع المجالس الإقليمية داخل إسرائيل، إضافة إلى ميزانية دائرة الاستيطان التي تتزايد بصورة دائمة عما خصص لها.

اضطرت الحكومة، بسبب العدوان على غزة، أن تزيد ميزانية الأمن بعد العدوان بـ ٧ مليار شيكل، حوّلت في شهر كانون الثاني.

بناء على ما سبق، فإن الاقتصاد الإسرائيلي موجود أمام تحديات مستقبلية، فمع أن

النمو في الربع الأخير لعام ٢٠١٤ كان عالياً، فان توقعات النمو في السـنتين القادمتين هي بين ٣– ٥ , ٣٪. أما توقعات التضخم المالي فإنها تتأثر بالأسعار العالمية والتي تظهر انخفاضا في نسب التضخم، وهذا هو أيضا المتوقع في إسرائيل، بمعنى أن تكون نسب التضخـم في عام ٢٠١٥ أقل من ١٪، إلا إذا قام بنك إسـرائيل بخطوات جريئة وخفض نسبة الفائدة إلى صفر. وفي مجال العجز في الميزانية، فالمخطط له أن يكون ٥ , ٢٪، وأن يتناقص مع تقدم السنين. ولكن التحدي للاقتصاد هو ما سيحدث بعد أن تشكل الحكومة الجديدة خاصـة في ظل ارتفا ع الأصوات المنادية بتقليـص الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع الإسـرائيلي، كما أن التجربة من السنوات السابقة دلت على أن الأجواء الجيو سياسية تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي مثلما حدث في حرب ٢٠١٢ و ٢٠١٤ على غزة، إضافة إلى متغيرات إقليمية أخرى. لذا تبقى التنبؤات في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية مشـروطة بسـلوكيات وعوامل داخلية وخارجية. وفي حال حيدت جميع هذه العوامل فإن معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١٥ هو في إطار ٣٪ حسب التوقعات الإسرائيلية.

المراجع

١. بنك إسرائيل، ٢٠١٥. تقرير السياسة النقدية للنصف الثاني لعام ٢٠١٤ (٤٢). Available at: www.boi.org.il.

٢. بنك إسرائيل، ٢٠١٥. التطورات الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، ١٣٨. قسم الأبحاث، القدس .

٣. موقع دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية، ٢٠١٥. www.cbs.gov.il.

٤. دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٤ . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، القدس.

٥. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار،٢٠١٤، تقرير مدار الاستراتيجي٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤، رام الله، فلسطين.

٦. سلطة السكان والهجرة، ٢٠١٥. معطيات الغرباء في إسرائيل.www.piba.gov.il :

٧. وزارة المالية، ٢٠١٥. مؤشـر تنفيذ الميزانية، العجز الحكومي وتمويله لعام ٢٠١٤. إعلان للصحافة. Available athttp://mof.gov.il/releases/documents/2015-58.docx: (اخر مشاهدة ١٥/٠٣/٢٠١٥)

الهوامش

للمزيد انظر/ي هنيدة غانم (محررة)، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠١٤: المشهد الاسرائيلي ٢٠١٣، الفصل الاقتصادي.

٢ الناتج التجاري= الناتج المحلي الإجمالي للقطاع التجاري: أي بدون الحكومة والمؤسسات التي تقدم خدمات للمواطنين بدون هدف الربح.

٣ دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، ٢٠١٤، بيان صحافي : تقدير مبكر للحسابات القومية للعام ٢٠١٤. على الرابط التالي: http://bit.ly/1AFWZUz (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١).

٤ جريدة غلوبس، ٢٠١٤، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٨، النمو في إسرائيل أقل من دول الـ OCED، نشر في ٢٠١٤/١٢/٣١ على الرابط التالي: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000997393 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٠٣/١٢).

٥ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥/٠٣/١٥ ، تشغيل وايجار بحسب معطيات التأمين الوطني وعلى الرابط التالي: http://www.cbs.gov.il/ts/IDae٥٥٦c٩٥٠٣٠ff٦/

٦ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ٢٠١٥، بيان للصحافة،٢٠١٥/٠٢/١٢.

٧ سلطة السكان والهجرة ، ٢٠١٥، معطيات عن الغرباء، ملخص ٢٠١٤، كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط التالي: http://www.piba.gov.il/PublicationAndTender/ForeignWorkersStat/Documents/sum٢٠١٤__final.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

٨ معطيات دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٥. بيان صحافي: مؤشر الأسعار للعام ٢٠١٤، على الرابط التالي: http://www.arabbank.ps/Default.aspx?CSRT=14898860491464354139 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

٩ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥، بيان للصحافة وعلى الرابط التالي، http://www1.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=345 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١٠ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٥ ، بيان صحافي التجارة الخارجية ٢٠١٥/٠٣/١١. وعلى الرابط التالي: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201516066 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١١ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٥ ، بيان صحافي التجارة الخارجية ٢٠١٥/٠٣/١١. المصدر السابق:

١٢ اس‌تندت المعطيات في هذا الجزء على بنك إسرائيل من تاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ المعلومات متوفرة في موقع الانترنت لبنك إسرائيل على الرابط التالي: http://www.boi.org.il/he/Pages/Default.aspx

١٣ المعلومات مأخوذة هن بورصة الأوراق المالية، معطيات أساسية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، معطيات ٢٠١٤ صحيحة ليوم ٢٠١٤/١٢/١٥.

١٤ بورصة الأوراق المالية، معطيات أساسية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، معطيات ٢٠١٤ صحيحة ليوم ٢٠١٤/١٢/١٥.

١٥ التدريج الائتماني عبارة عن علامة تعطى للشركات، الدول وتحدد القدرة عل سداد الديون (سندات الدين)، ويعتمد هذا التدريج على التاريخ المالي، وضع الأصول، رأس المال الذاتي وحجم الالتزامات، ويقول هذا التدريج إنه كلما كان التدريج الائتماني أعلى، فإن العائد الذي يجب أن يعطيه مصدر سندات الدين أقل، وذلك لأن العائد يسير باتجاه معاكس للمخاطرة. أي تدريج أعلى تكون نسبة المخاطرة في سدّ الديون أقل. وفي التدريج الائتماني للدولة تؤخذ المتغيرات الآتية في احتساب علامة التدريج: الدين العام للدولة، ميزانية الحكومة، ميزات الاقتصاد، العلاقات التجارية الخارجية، السياسة النقدية، ميزات الحكم في الدولة، وميزات سياسية خارجية.

١٦ غلوبس ٢٠١٤/١١/٢٢، وعلى الرابط التالي: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000988075 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١٧ ميشيل سترقتسنكي، ٢٠١٤، التكلفة الاقتصادية للجرف الصامد، معهد فلنير، القدس. على الرابط التالي: https://vanleer.wordpress.com/٢٠١٤/٠٨/١٨/ .٨٨٨(آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١٨ يشيف عيرن، ٢٠١٥، التطورات الاقتصادية وإسقاطاتها على الأمن القومي»، في التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٤-٢٠١٥، معهد الأمن القومي، جامعة تل أبيب على الرابط التالي : http://bit.ly/1bag8cd (اخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥)

١٩ يشيف عيرن، ٢٠١٥، م.س.

٢٠ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٤، الكتاب الإحصائي السنوي، جدول ٢,١٥: وأيضا بيان صحافي ٢٠١٤/٠٩/٢٢ط على الرابط التالي: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa__template.html?hodaa=٢٠١٤١١٢٥٧ (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥)

٢١ مركز ادفا، ٢٠١٤. الاشتراك المخصص وهبات التوازن للمجالس الإقليمية في عام ٢٠١٢، على الرابط التالي www.adava.org (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٢/٢٢).

٢٢ يديعوت أحرونوت ، ٢٠١٤. عدد ٢٠١٤/١٢/٣ على الرابط التالي: www.ynet.co.il/articales/0,7340,l-4598948004,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

٢٣ انظر/ي تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤، المشهد الاقتصادي. م.س.